جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

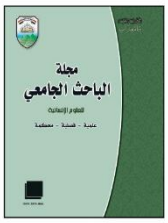

جوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في تعليم أبناء الفقراء بمحافظة إب

عبد الرحيم محمد هزاع الجابري*، ماجد علي حسن الدعيس
قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة إب، اليمن
*** Email:** abdulraheem777818910@gmail.com

الكلمات المفتاحية:
مؤسسات التعليم، المنظمات الداعمة، أبناء الفقراء، محافظة إب،

الملخص:

هدف البحث إلى تحديد مجالات وجوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب، ولتحقيق ذلك اعتمد على المنهج الوصفي بأنواعه المسحي والوثائقي والتطويري، ونظراً لطبيعة البحث وأهدافه اعتمد على العينة المقصودة من الخبراء المشاركين في جدول أسلوب دلفي المعدل وبلغ عددهم (53) خبيرا، اعتمد في جمع البيانات والمعلومات على الاستبانة، وبعد تحليل النتائج الإحصائية توصل إلى العديد من النتائج؛ منها:- ارتفاع المتوسط الإجمالي العام لموافقة الخبراء المشاركين نحو المجالات الرئيسة للشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي إجمالي (93،3)، وانحراف معياري إجمالي (35،0)، ونسبة موافقة إجمالية (96%) من إجمالي استجابات الخبراء المشاركين.

جوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في تعليم أبناء الفقراء بمحافظة إب

Partnerships Between Educational Institutions and Organizations Supporting the Education of Poor People in Ibb City

Abdulrahim Mohammed Hazza Al-Jabri، Majd Ali Hassan Al- Duais

Yemen، Ibb University، Faculty of Education،Department of Administration & Educational Foundations

*** Email: abdulraheem777818910@gmail.com**

Keywords

Educational Institutions، Supporting Organizations، Poor Children، Ibb City،

Abstract

The aim of the research is to identify the areas and aspects of the partnership between educational institutions and organizations supporting the education of poor children in Ibb city. To this end، it relied on types of the descriptive approach: survey، documentation، and development. Due to the nature and aims of the research، it relied on an intended sample of experts (53) participating in the modified Delphi table. Then، it relied on the collection of data and information on the questionnaire. After analyzing the statistical results، a number of findings were revealed the overall average of agreement of participating experts on main areas of partnership between educational institutions and supporting organizations in educating poor people in Ibb city was to very high، (M=3.93، SD=0.35، *p*=96).

أولا: الإطار المنهجي العام للبحث:

مقدمة البحث:

يعد التعليم بكافة أنواعه في أي مجتمع انعكاسا لمستوى أنظمته الاجتماعية والاقتصادية، وترجمة لدرجة تقدمه ومستوى تطلعاته، ويعكس مستوى الحياة العامة والعملية والموجهات الإيديولوجية بكل تفاصيلها (الحاج، 1998، 3) لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ومنها تعليم أبناء الفقراء ومعالجة أوضاعهم الاقتصادية، وهذا ما ركزت عليه أهداف الألفية الثالثة التي أكدت ضرورة توفير الحقوق في التعليم بشكل متساو لكل أفراد المجتمع، من خلال ترسيخ الشراكة مع المؤسسات والمنظمات المجتمعية (بيردمور وآخرون، 2010، 8)، ونتيجة للصراعات التي تشهدها الدول النامية وأسهمت في تنامي دور دعم المنظمات في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والاجتماعية ..الخ، وخاصة في عصرنا الحديث الذي شهد دوراً جديداً في مواجهة الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية، وما يرتبط بذلك من "إفقار للفقراء"، وهو ما أدى إلى تزايد كثير في عدد ونوع الاتحادات والشبكات في مختلف البلدان من خلال ترسيخ شراكة مع كافة المؤسسات المجتمعية ومنها مؤسسات التعليم (مهنا، 2008، 9).

ومن هنا تزايدت اهتمام الدراسات العلمية الهادفة بتعليم ورعاية أبناء الفقراء وأكدت ضرورة قيام المنظمات الدولية، المتخصصة في مجال دعم التعليم في الدول النامية، بهدف دعم أبناء الفقراء بوصفهم يعانون من تهميش ونظرة اجتماعية سلبية، فضلاً عن ضرورة دعم أسرهم اقتصاديا التي تعد من الأسباب الرئيسة في التحاقهم بالمؤسسات التعليمية، وذلك فرض على تلك المنظمات الدولية الداعمة الدخول بشراكة حقيقية مع مؤسسات التعليم بكافة أنواعه في ترسيخ مبادئ التعليم للجميع، ومبادئ تكافؤ الفرص التعليمية لكافة أفراد المجتمع في الفئة العمرية (3– 23)، وفقًا لرؤى وتصورات علمية. (اليونسكو، 2004، 1).

وعلى المستوى المحلي فبالرغم من الجهود المتمثلة بالدستور اليمني لدولة الوحدة الصادر عام 1990م الذي نص على أن التعليم حق لكل أفراد المجتمع ومن واجب الدولة أن تكفله، والقانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992م الذي ينص في المادة (8) على الحق في التعليم المجاني لجميع أفراد المجتمع في كل المراحل التعليمية بوصفها إحدى مؤسسات الدولة، وكذلك التزام اليمن بإعلان (داكار) حول التعليم للجميع الذي يهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع افراد المجتمع بحلول عام 2015م التي تم في ضوئها بناء الخطط التنفيذية التي ركزت العمل على رفع معدل الالتحاق إلى ما نسبته (100%) في مرحلة التعليم الأساسي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2013، 9)، فصلاً عن الالتزام بمعالجة أوضاع السكان في الفئة العمرية الموازية للتعليم(6– 17) الذين يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية تعيفهم على

الالتحاق بالتعليم العام، وذلك للحد من تسربهم، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهم وأسرهم، ولا سيما في المناطق الريفية، وتوفير المستلزمات الدراسية المجانية لهم وغيرها (الشرقي، 2005، 10).إلا أن عملية تعليم أبناء الفقراء ما زالت تواجه تحديات كبيرة على مستوى كافة مراحل التعليم، إذ أشارت العديد من التقارير الرسمية إلى أن استيعاب الفقراء في التعليم في عموم محافظات الجمهورية ومنها محافظة إب ما زال يواجه العديد من المشكلات؛ منها ارتفاع معدلات تسربهم من مراحل التعليم، وارتفاع عوامل إحجامهم عن الالتحاق في كافة المؤسسات التعليمية بسبب تزايد عوز أسرهم الاقتصادية والمعيشية، وغياب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة المحلية والخارجية في دعم عملية استيعابهم علاوة على غياب توفر الدراسات المحلية المتخصصة (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2013، 48)، ومن هنا يعد البحث الحالي إحدى الإسهامات العلمية في تحديد جوانب الشراكة الحقيقية بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في تعليم الفقراء بمحافظة إب.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب ودعم أبناء الفقراء في التعلم في اليمن عموما ومنها محافظة إب، وتتسع الفجوة بتصاعد كبير يوماً بعد يوم في ظل الأزمات التي يمر به قطاع التعليم، وهذا ما أكدته التقارير الدولية، ومنها تقرير منظمة اليونيسف (2019)، عن وضع التعليم في اليمن خلال الحرب، وتقرير منظمة اليونسكو (2011)، عن وضع التعليم حول اليمن، من عدة جهات، منها غياب روابط وجسور التواصل فيما بينها وبين مؤسسات التعليم فيما بينها والاستفادة من استراتيجيات تطوير التعليم، والإصلاحات التي قامت بها الجهات من جهة، وبين الجهات ذات العلاقة بالتعليم وفرض الهيمنة على دعمها وتمويلها، وكذلك (مكتب التربية والتعليم، 2018)، عن وضع التعليم في محافظة إب الذي أشار إلى غياب التوجه بالقرارات الرشيدة التي تتسم بالمرونة والانفتاح على المنظمات الداعمة، ومن ناحية أخرى غياب النماذج العلمية الحديثة لتحقيق الروابط بينهما بالأدوات والأساليب والوسائل التي تمتلك القدرة على مواجهة التحديات، وذلك حتم على مؤسسات التعليم الاهتمام والبحث عن روابط ومد جسور العلاقات من خلال تفعيل دور الشراكة مع منظمات المجتمع المدني الداعمة لتغطية عجزها في مجال استيعاب أبناء الفقراء في المدارس في محافظة إب (الحميدي،2018، 66).

كما أشارت عدد من الدراسات العلمية المحلية ومنها دراسة (المنصوب، 2018)ودراسة (المخلافي، 2019) وغيرها من الدراسات التي تناولت مجالات التعليم وجوانب الشراكة فيه إلى أن هناك عددا من المشكلات التي تواجه تعليم أفراد المجتمع ومنهم الفقراء في عموم المحافظات

ومنها محافظة إب، منها ضعف عملية الالتحاق في التعليم بسبب قصور السياسات الهادفة في معالجة الأسباب التي تواجهها القضايا الاجتماعية والتعليمية للأسر الفقيرة، وأكدت تلك الدراسات إلى أعداد الدراسات الهادفة إلى إشراك كافة المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والمنظمات الداعمة المحلية والخارجية في زيادة مستوى الالتحاق في التعليم لاسيما الأفراد الذين يواجهون عوزاً اقتصاديا.

ومن خلال اطلاع الباحث على عدد من التقارير الرسمية المحلية فقد لاحظ أن هناك ضعفا أو تدنيا شديدا في التحاق أبناء الفقراء في محافظة إب بكافة المراحل التعليمية في محافظة إب، وزيادة نسبة تسربهم، وضعف الاهتمام من قبل المؤسسات التعليمية والمجتمعية لعملية دعم استيعابهم بسبب غياب الشراكة بين المنظمات ومؤسسات التعليم ، وغياب جوانب تلك الشراكة، وهذه تعد مشكلة ينبغي القيام بدراستها وتحديد المجالات والجوانب التي ينبغي أن تنظمها شراكة حقيقية وفاعلة بين المؤسسات المسؤولة عن التعليم والمنظمات الداعمة، وبشكل أدق تتحدد مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي: " **ما جوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب**"؟.

أسئلة البحث:

بناء على السؤال الرئيسي للبحث تتمثل أسئلة البحث بالآتي:

1- ما المنطلقات النظرية للشراكة في المؤسسات التعليمية المعاصرة وفقًا لما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة؟

2- ما المنطلقات النظرية للمؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة ودورها في تعليم أبناء الفقراء في المجتمعات المعاصرة وفقًا لما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة؟

3- ما واقع مؤشرات الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بمحافظة إب وفقًا لما أشارت إليه المصادر والدراسات والتقارير الرسمية الصادرة من الجهات ذات العلاقة؟

4- ما مجالات وجوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في تعليم أبناء الفقراء في محافظة إب وفقًا لموافقة الخبراء المشاركين في البحث؟

5- ما المراحل والخطوات التصورية لترسيخ الشراكة بين مؤسسات التعلم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في مؤسسات التعليم في محافظة إب والمتمثلة بالآتي:-

أ- ما المنطلقات الأساسية للتصور في ترسيخ الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب؟

ب- ما الآليات والوسائل لترسيخ الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب؟

ج-ما المتطلبات الاساسية لإدارة الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب المتمثلة في:

- ما البنية الادارية المقترحة لإدارة الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب؟
- ما أساليب الإشراف والمتابعة والرقابة والتقويم لإدارة الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب؟
- ما المشكلات التي قد تواجه الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم وأساليب معالجتها؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد جوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب في المجالات المتمثلة في استقطاب أبناء الفقراء في التعليم، والتمويل والدعم الاقتصادي لتعليمهم، والدراسات والبحوث والمسوحات للقضايا التعليمية لهم، والتوعوية المجتمعية لتعليمهم، وتطوير الجوانب السياسية والتشريعية التي تضمن استيعابهم وتعليمهم.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في العديد من الجوانب؛ منها:-

1. أنه يسهم بتقديم معرفة علمية عن الفقراء، وجوانب الشراكة في تعليمهم، وبهذا تمثل إضافة معرفية في المكتبة التربويةباليمن يستفيد منها المسؤلون عن التعليم بكافة مراحله.
2. إن النتائج التي توصل إليها البحث قد تفيد القيادات والمخططين التربويين في الوزارات المسؤولة على التعليم في اليمن المتمثلة بوزارة التربية والتعليم، والتعليم الفتي والتدريب المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي ومكاتبها في عموم المحافظات ومنها محافظة إب، وكذلك الجامعات اليمنية، والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، وكذلك المنظمات الداعمة المحلية والأقليمية والدولية، وذلك من خلال تقديم المجالات والجوانب التي تساعدهم في تطوير شراكة حقيقية في تطبيق مبدأ التعليم للجميع، وكذلك مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبناء المجتمع بعدالة ومساواة.
3. إن النتائج التي توصل إليها البحث قد تفيد الباحثين المهتمين في قضايا التعليم ومشكلاتها من خلال تزويدهم بالمؤشرات والآليات التي يمكن أن تساعدهم في إجراء مزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال.
4. يعد البحث الحالي محاولة علمية يتم القيام بها لأول مرة بحسب علم الباحث في تحديد جوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب.

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بالمحددات الآتية :-

1- **الحدود الموضوعية** : تحديد جوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم و والمنظمات الداعمة في عملية استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب في المجالات المعنية باستقطاب والتحاق أبناء الفقراء في التعليم، والتمويل والدعم الاقتصادي، والدراسات والبحوث والمسوحات لقضايا تعليمهم، والتوعوية المجتمعية، وتطوير الجوانب السياسية والتشريعية التي تضمن تعليمهم.

2- **الحدود البشرية:** جميع الخبراء المشركين في البحث، وكذلك القيادات والعاملين في مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في محافظة إب.

3- **الحدود المكانية:** تتمثل في جميع مؤسسات التعليم (العام، الفني، الجامعي) والمنظمات الداعمة المحلية والإقليمية والدولية العاملة في محافظة إب.

4- **الحدود الزمنية** : سيتم تنفيذ البحث خلال العام الجامعي 2022/ 2023م.

مصطلحات البحث:

1- جوانب الشراكة:

يقصد بجوانب الشراكة إجرائيا في البحث بأنها مجموعة المتطلبات التي ينبغي أن ترسخ شراكة حقيقية بين مؤسسات التعليم والداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب في عموم المراحل التعليمية.

2-الشراكة:

عقد اتفاق بين طرفين أو أكثر يسهم كل منهم بدور في القيام بمشروع ما أو الاضطلاع بنشاط ما يستهدف التكامل بين هذه الأطراف لتحقيق التنمية في هذا المجال وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة (رستم ، 2003، 24).

التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث الشراكة إجرائيا في البحث الحالي بأنها: اتفاق يحتوي مجموعة من القواسم المشتركة التي ترسخ العلاقات المنظمة والمخططة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة، وبما يحقق التكامل والتعاون بينهما في استيعاب أبناء الفقراء في عموم مؤسسات التعليم بمحافظة إب من خلال استثمار مواردها وتطوير مسؤلياتها ودورها في تحقيق مبدأ التعليم للجميع، وتكافؤ الفرص التعليمية بعدالة.

3- مؤسسات التعليم :

تلك المؤسسات المجتمعية التي أوكلت لها مهمة التربية والتعليم والتكوين العلمي بوصفها استثماراً إنتاجياً واستراتيجية من الأولوية للتربية الوطنية والاستجابة لحاجيات التربية للمجتمع(العطإب ، 2015 ، 11).

التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث مؤسسات التعليم إجرائيا في البحث الحالي بأنها: مجموعة المؤسسات التعليمية المسؤلة عن تعليم الأفراد في كافة أنواع التعليم (العام ، الفني، الجامعي) بمحافظة إب،

وتشـــمل مكاتب التربية والتعليم، التعليم الفني والتدريب المهني، والجامعات المتخصـــصـــة في استيعاب وتعليم أفراد المجتمع، ومنهم أبناء الفقراء بما يحقق مبدأ التعليم للجميع، ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

4-المنظمات الداعمة:

كيانات إدارية وفنية لا تخضـــع للحكومات أو الأحزاب أو الديانات ، هدفها تحقيق مصـــلحة الإنسان وتعليمه بغض النظر عن جنسه أو ديانته أو انتمائه العرقي والســـياســـي ، فهدف هذه المنظمات الأســـاســـي هو تلبية الاحتياجات الضـــرورية والمهمة للمجتمعات المحرومة ، أو التي تقع تحت ظروف معينة كالحرب والمجاعات والافتقار للخدمات التعليمية الأســـاســـية والتي تســـاعد على بناء المجتمعات وتطويرها والتغلب على الظروف الصعبة(الجعيد ،2017، 24).

التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث المنظمات الداعمة إجرائيا في البحث الحالي بأنها: مجموعة الهيئات والمؤســـســـات والكيانات غير الحكومية المحلية والخارجية التي تهدف إلى دعم ومعالجة القضـــايا التعليمية، وتســـهم في دعم عملية تعليم الأفراد والشرائح المهمشة، ومنهم استيعاب أبناء الفقراء في مؤسسات التعليم في محافظة إب.

ثانيا: الخلفية النظرية للبحث والدراســـات السابقة:

أ: الخلفية النظرية:

1- الشراكة وجوانبها في المؤسسات التعليمية المعاصرة

مفهوم الشراكة في التعليم:

أوضحت المصادر والدراسات العلمية العديد من المفاهيم للشراكة في التعليم، منها:

- اتفاق جميع الأطراف التي تعمل على تنمية وتحديث المجتمع-الحكومة والقطاع الخاص- ومنظمات المجتمع المدني؛ وذلك في إطار مشـــاريع تربوية أو تعليمية مشـــتركة تحقق الحد الأدنى لمصـــالح جميع الأطراف ولتحقيق الحد الأقصى من العائد بالنسبة للمجتمع، مما يساعد على تطوير أداء كل الأطراف باتجاه اللقاء نحو منظمة أخلاقية وإيثارية مشـــتركة (ليلة، 2007، 57).

- علاقة بين مؤســـســـة تعليمية ومؤســـســـة أو مؤسسات من قطاعات أخرى مثل القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني، وتقوم على الاتفاق على أهداف مشتركة بين طرفي الشراكة يسعى الجميع لتحقيقها، وتتكامل خبرات الشـــركاء وامكاناتهم لتقوية مدخلات ومكونات المؤســـســـة التعليمية ليكون قادر على المنافســـة وتجويد المخرجات التعليمية (العزب، 2018، 5).

اهمية الشراكة في التعليم:

أوضحت المصادر والدراسات العلمية أن الشراكة في المؤسسات التعليمية تكمن أهميتها في العديد من الجوانب منها:

- إن الشراكة في التعليم تسهم في توفير الوقت، والجهد والموارد، على المدى الطويل، وتؤدي إلى تفعيل العلاقات بين المجتمع المدرسي والمجتمع الخارجي، وتتحول المدارس لخدمة المجتمع والمجتمع لخدمة المدارس؛ وبذلك فإن الشراكة المجتمعية هي أساس النجاح لكافة فعاليات العملية الإدارية، والتنظيمية، والأكاديمية للمدرسة (حسين، 2007، 363).
- إن الشراكة تمثل إحدى الآليات التي تعكس عملية إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين بالعملية التعليمية، وهي رؤية جديدة لتوزيع الأدوار بين مؤسسات التعليم وبين أفراد المجتمع، أو بينها وبين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (العجمي، 2007، 85).
- إن شراكة المجتمع الفعلية مع المدرسة تجعلها مركز إشعاع للعلم والحضارة داخل المجتمع، وبقدر انفتاح المدرسة على المجتمع يكون مستوى المدرسة، حيث يساعد انفتاح المدرسة على المجتمع على حل العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المدرسة، وعلى تعبير أعضاء المجتمع عن رأيهم في مستوى التعليم في المدرسة؛ فيعملان معا على تحسينه (سالم، 2006، 95).
- إن الشراكة أصبحت موضوعا حديثا محوريا في المؤتمرات والندوات العالمية والإقليمية والغربية المتخصصة في التعليم بكافة أنواعه، كونها تحمل في طياتها الوسيلة الرئيسة لتطوير وتقدم المجتمعات؛ لأنها تعني المرونة وفق المستجدات والمتغيرات وتعني التوافق مع كل حديث، وفي ظل التغيرات (صالح، 2011، 34).
- تعد الشراكة مفيدة لجميع الأطراف، التلاميذ وأصحاب العمل والمؤسسات التعليمية بكافة أنواعها، حيث تزيد من مهارات التلميذ وتساعده في إيجاد فرص عمل أفضل بعد تخرجه في حين يستفيد أصحاب العمل في ترسيخ مبدأ توفير قوى عاملة مؤهلة ومدربة لكافة الفئات العادية وغير العادية تساعد في زيادة إنتاجيتهم، أما المؤسسة التدريبية والتعليمية فتستفيد في إثراء مناهجها وتضمينها أحدث المعلومات، وهو ما يساعدها في أداء رسالتها وتحقيق أهدافها كما خطط لها تماما (المجالي، 2011، 42).

أهداف الشراكة في التعليم:

هناك العديد من الأهداف للشراكة في التعليم من أبرزها ما يأتي: (دياب، 2004، 250).

- دعم القائمين على العمل التربوي بأشكال وصور مختلفة من الشراكة؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة شعور العاملين في النظام التعليمي بأهمية أدوارهم ومكانتهم المرتفعة في المجتمع.
- تنمية السلوك الجماعي لحل المشكلات والقضايا التربوية داخل المدرسة وخارجها.
- المشاركة وسيلة جيدة للتواصل البناء، وتبادل الآراء والأفكار والخبرات، والاستثمار الجيد للجهود والأنشطة، وتوجيه الطاقات للتحقيق الأهداف.

– تجنب المشـــكلات والمعوقات التي قد تواجه المدرسـة، سـواء من داخلها أو من خارجها والتي تؤثر على عمليتي التعليم والتعلم.

مجالات الشراكة في التعليم:

هنـاك العـديـد من مجـالات الشـــراكـة بين مؤسـسـات التعليم بمختلف أنواعها والمؤسـسـات والمنظمات المجتمعية المختلفة، ويمكن عرضـــها بإيجاز كما يأتي:

أ– المجال الأول: الشـراكة في العمليات التربوية والتعليمية:

وتحتوي الشـــراكة في مجال العمليات التربوية والتعليمية العديد من المجالات والجوانب، ومنها ما يأتي: (الخطيب، 2006، 41)

1–مجال الشـراكة في رسـم السـياسـات التربوية والتعليمية: تشـــمل هذه الشـــراكة كافة الخطوات الإجرائيـة التي يتخـذهـا القـائمون على العمـل التربوي لترجمـة الهـداف التربويـة إلى خطط وبرامج.

2–الشـــراكة في عملية التعليم والتعلم: يتضـــمن جوانب التعليم والتعلم التي يمكن الانخراط فيها:

–تحديد محتوى ما يعلم في المدرســـة، وتطوير مواد تعليمية ملائمة للتلاميذ، خصـــوصـــا فيما يتعلق بالمناهج ذات الصـــلة بالبيئة المحلية، وتصميم المحتوى المطلوب لها.

– تدريب المعلمين والارتقاء بهم.

– مراقبة نوعية التعليم في المدرسـة وتقويمها من خلال فتح المدرسة أمام الآباء والمجتمع كملاحظة الصفوف، والأيام المفتوحة، ومعارض المدرسة.

– الشـراكة في تقديم الخدمات الأسـاسـية للتعليم المدرســـي: تتضـــمن الشـــراكة في هذا المجال الجوانب الآتية: (العواد، 2003، 30.)

– الدعم الفني والعلمي للعملية التعليمية والتربوية.

– تـأمين الاحتيـاجـات المـاديـة، ومنهـا المبـاني المدرســـية، والصـــيانة، وتأمين الأجهزة، وطباعة الكتب والنشرات التربوية.

– تقديم الخدمات التربوية المتكاملة، مثل: إنشـاء المـدارس في المنـاطق التعليميـة المحرومـة من التعليم.

المجال الثاني: الشـــراكة في الإدارة والتخطيط لنظم التعليم:

ينبغي أن تحتوي الشـــراكـة في جوانـب الإدارة والتخطيط لنظم العليم العديد من الجوانب، منها: (حسين، 2007، 233)

– تقييم الحـاجـات والمطـالـب التربويـة والتعليميـة لأفراد المجتمع، وذلك بالسماح لأعضـاء المجتمع بالتعبير عن آرائهم والرؤى المستقبلية الخاصة بهم في تحـديـد التطورات والتحســـينـات والتغيرات المطلوب تحقيقها.

– التخطيط وصـــنع القرار: من خلال تحديد الهـداف، وهيكلـة الإجراءات، ووضـــع الخطط التربوية التي تســـاعد على الوصـــول إلى تلك الأهداف.

– التدريب: من خلال الشـــراكة في فعاليات التدريب الرســمية وغير الرســمية، بغرض تعزيز وتطوير مهـارات الاتصـــال والتخطيط، وتوزيع الموارد التربوية والمالية.

– التطبيق: من خلال الشراكة في كافة الفعاليات الإدارية، والمساهمة في هيكلة وتحديد أساليب تطبيق العمليات المدرسية المختلفة، والحفاظ على المستوى التنافسي المطلوب للمدرسة، وتوفير الدعم المالي الكامل وتوجيهه لخدمة تلك الأغراض التربوية.

– الرقابة والتقييم: من خلال الشراكة في تقييم الفعاليات والعمليات التي تم الوصول إليها، مع تحديد نقاط القوة والضعف في تلك العمليات، وتحديد أساليب تطويرها تماشيا مع المطالب والأهداف التي تم تحديدها من قبل.

–تحديد الحوافز والمزايا المالية والأدبية للعاملين في التعليم، وبما يؤدي إلى تحفيزهم للتفاعل مع آليات تطبيق الشراكة بكفاءة.

المجال الثالث: الشراكة في الدعم والتمويل لنظم التعليم:

تحتوي الشراكة في مجال الدعم والتمويل لنظم التعليم على العديد من الجوانب؛ أهمها: (جوهر، 2010، 312–313)

– أجور المواصلات للعاملين والتلاميذ وأسرهم الفقيرة.

– تكاليف تعديل البيئة الجغرافية لتسهيل حركة التلاميذ من وإلى المدرسة.

– القرطاسية والمواد الكتابية.

– تكاليف الدراسات المسحية لاكتشاف المشكلات التربوية وتشخيصها وتحديد آليات معالجتها.

– شراء الأجهزة والأدوات والمواد الإدارية.

– شراء وسائط النقل اللازمة لتنفيذ برامج النشطة الصفية واللاصفية.

– تغطية الرسوم والتكاليف الدراسية في المؤسسات التعليمية والحكومية والأهلية.

– أعداد برامج التهيئة والتدريب المهني في المجتمع بما تشمله وتوفير متطلباتها.

– إنشاء مشروعات فردية لتوليد الدخل للتلاميذ الفقراء وأسرهم.

– تكاليف استحداث الورش المحمية الإنتاجية بما تشمله من أدوات ومواد خام.

– عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والورش التدريبية والمناسبات والنشاطات المفتوحة.

– تنظيم حملات التبرع الدورية في المجتمع لصالح التلاميذ الفقراء في المراحل التعليمية.

– إنشاء الصناديق المخصصة للتبرعات المحلية لصالح التوسع في إنشاء المدارس والمناطق الفقيرة.

– التنسيق مع بعض المؤسسات التجارية الكبيرة والبعثات الدبلوماسية لتخصيص مبالغ سنوية لصالح التلاميذ الفقراء في المراحل الداخلية وأسرهم.

المجال الرابع: الشراكة في الدراسات والبحوث والمسوحات الميدانية التربوية والتعليمية:

هناك العديد من الجوانب للشراكة في إجراء الدراسات والبحوث والمسوحات التربوية والتعليمية من أهمها ما يأتي:

أ- الدراسات والبحوث والمسوحات الإحصائية للتلاميذ والعاملين في التعليم وخاصة الفقراء والمتمثلة بالآتي: (الحكمي، 2003، 45)

1- المعلومات الديمغرافية: تشمل الفئة العمرية والجنس والمنطقة السكانية (الحضر والريف).

2- الوضع الاقتصادي الاجتماعي: يشمل المستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي والوظيفة ومكان العمل.

3- البيت والأسرة: تشمل الوضع الاجتماعي ومواصفات البيت معلومات الأسرة (العدد، التركيب، العمل) ودخل الأسرة.

ب- الشراكة في إجراء الدراسات والمسوحات الإحصائية التربوية والتعليمية في الجوانب الآتية: (عامر ومحمد، 2008، 190)

- دراسة معدلات الكفاءة بالنسبة للمؤسسات التعليمية من حيث الإدارة، وكفاءة الكوادر الفنية، وتوفير الأساليب العلمية والتكنلوجية.

- إنشاء مراكز وطنية للدراسات والبحوث في المجالات التربوية والتعليمية والتدريبية تركز على تطوير عملية الأهيل والتدريب في معالجة المشكلات التربوية.

- دراسة الظروف البيئية التي تزداد في إطارها مشكلات التربية والتعليم، للتعرف على عواملها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية؛ وذلك بهدف إيجاد القاعدة التي تساعد على اختيار أكثر الأساليب كفاءة نحو مواجهة هذه الظروف والقضاء عليها.

- ترسيخ الاستثمار في بحوث التنمية والتطوير في ميدان التربية والتعليم، وبما يساعد على إحداث التحول في اعتماد أساليب التقدم العلمي والتكنلوجي السائد في دول العالم الصناعي، وبما يؤدي إلى تنمية قدرات مؤسسات التعليم الذاتية.

المجال الخامس: الشراكة في الجوانب الإعلامية التربوية والتعليمية:

ينبغي أن تتضمن الشراكة الإعلامية في التربية والتعليم العديد من الجوانب، منها (المحيا والربيعان ودرباس، 2008، 520)

- القيام بالحملات الإعلامية التي تتضمن معلومات عن الأهداف التربوية والتعليمية، ورفع وعي أفراد المجتمع بحقوقهم في التعليم والحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن نشر مجموعة من المعارف التي تخلق وهيا عاما لدى أفراد المجتمع فيما يتعلق بالحقوق الأساسية لتعليم أبناء الفقراء.

- أعداد الخطط التنسيقية بين وسائل الإعلام، والمؤسسات الاجتماعية والتعليمية في المدارس ومعاهد التعليم والجامعات بهدف تكوين إدراك لدى المسؤولين والرأي العام بأن كل فرد فقير من حقه أن يتعلم ويتأهل ويعمل ويصبح فردا نافعا ومقبولا في مجتمعه إذا تم اعتماد الطرق العلمية المناسبة في تعليمه.

- أعداد برامج إعلامية وتوعوية تهدف إلى تنمية وترسيخ إيمان أبناء الفقراء في المجتمع بقدرتهم على التعليم والتطور ورغبتهم فيه، والعمل على نشر هذا الإيمان وإشاعته بوصفه نقطة انطلاق

لمواجهة مستلزمات التعليم والتأهيل اللازمة لهم، وإدماجهم في إطار الموارد البشرية المنتجة.

- تصميم وتنفيذ سياسة ثقافية وإعلامية لترسيخ قيم المسؤولية والوعي بأسباب الفقر لدى أفراد المجتمع، ومصادرها والتعامل معها والخدمات المتاحة لها على نطاق المجتمع كله، والعمل على نشر هذا الوعي عن طريق ما يمكن أن ينمي ثقافة المساواة، وبما يحقق إيجاد رأي عام موضوعي لمواجهة مشكلات تعليم أبناء الفقراء.

- أعداد برامج توعوية بترسيخ الرأي العام بجدية مشكلات تعليم الفقراء، وحجم الفاقد البشري والاقتصادي الذي ينتج عنها، والعمل على توضيح الإجراءات الرئيسة التي ينبغي اللجوء اليها.

- استحداث يرامج خاصة لأبناء الفقراء وتساعدهم على تفهم ظروفهم، ومساعدتهم من خلال توظيف أساليب الإعلام والتثقيف المختلفة لتعليمهم.

- استخدام وتوظيف الوسائل الإعلامية الحديثة في اعتماد الأساليب التربوية لتعليم أبناء الفقراء ف المجتمع، وبما يساهم في تغيير مواقف المحيطين بهم وموقف الرأي العام من أجل تبني نظرة أكثر فعالية وإيمانا بطاقتهم، والتأكيد على احساس الفقير بالنقص واهدار الكرامة ليست كلها نابعة من الحقيقة الموضوعية للفقر نفسها، وإنما ينبع جزء آخر منها – وربما كان الجزء الكبر– من ردود فعل الآخرين نحو الشخص الفقير.

المجال السادس: الشراكة التشريعية والسياسية:

تتم الشراكة في هذا المجال في العديد من الجوانب منها: (حسين، 2009، 23)

- تنمية وعي وثقافة وإيمان القيادة السياسية بأهمية ترسيخ مبدأ التعليم للجميع.

- إصدار التشريعات التي تشجع أبناء الفقراء على التعليم وتنظيم أنفسهم؛ حتى يكونوا قادرين على التعبير عن آرائهم بفاعلية، وأن يحافظوا على حقهم في المشاركة الفعالة في صناعة السياسة الاجتماعية وإصدار القوانين اللازمة في هذا الصدد.

- مراجعة التوجهات السياسية والتشريعات السائدة وإلغاء أي ممارسات تميز بين أفراد المجتمع، فيما يتعلق بالتعليم أو التدريب أو التشغيل بحيث يتوافر المناخ السياسي والتشريعي الملائم لإدماجهم اجتماعيا.

- إصدار مجموعة من التشريعات تلزم على تعليم أبناء الفقراء، ويتطلب ذلك مثلا إصدار قانون لوضع نظام لتسجيل حالات الفقر في المجتمع.

- وضع القوانين التي تلزم الكشف المبكر عن أبناء الفقراء وتعليمهم؛ لأن الكشف المبكر يساعد إلى حد كبير على معالجتها.

- سن مجموعة من التشريعات الملائمة التي تعطي الحق لأبناء الفقراء في الرعاية والتأهيل من قبل المؤسسات التعليمية، وبما يمكنهم من الحصول على الحقوق الأساسية والتعويضية التعليمية التي ينبغي أن تلتزم بها تلك المؤسسات.

- إصـــــدار مجموعـة من القوانين التي تلزم أصـــحاب الأعمال في القطاعين العام والخاص بتقـديم الـدعم لتعليم أبنـاء الفقراء وتمكينهم في أعمال مناسبة.

متطلبات الشراكة في التعليم:

أشارت المصادر والدراسات العلمية أن هناك العديد من المتطلبات التي ينبغي تحقيقها، وبما يؤدي إلى ترسيخ الشراكة في التعليم بكافة أنواعه، ويمكن عرضـــها بـإيجـاز على النحو الآتي: (المجالي، 2011، 47).

- اســـتثمار التســـهيلات المتاحة والتجهيزات المتوافرة في ســـوق العمل الإنتاجي والخدمي من أجل تدريب العاملين على المؤسـسـات التعليمية، مع مراعـاة عـدم التـأثر السـلبي على كفـاءتهـا الانتاجية.

- تطوير فلســفة وســياســات وأهداف التعليم ومؤســســاته بشــكل يؤمن ارتباطها مع فلســفة وسياسات وأهداف قطاع سوق العمل.

- التخطيط بـاعتمـاد منهجيـات علميـة تجمع الواقع والمســتقبل، وبخاصــة في مجال البرامج والمناهج التدريبية.

- وضــع الإمكانات التعليمية والتدريبية المتوافرة في المؤســســات التعليمية في خدمة المجتمع المحلي، وبـذلـك يتـاح لقطـاع ســوق العمـل اســتخدامها بطريقة فاعلة في التدريب والتأهيل بشرط تحقيق العائد الإيجابي للقطاعين.

- إدخال انماط ومسارات تعليمية وتدريبية تسمح بالجمع بين العمل والتعلم.

- تفعيـل الهيـاكـل والأجهزة الإداريـة والتمويليـة للقطاعين وتمكينهم من ممارسة اختصاصاتهم.

- توفير فرص عمل للتلاميذ في مؤسسات سوق العمل خلال سنوات الدراسة في حقل المهن.

- توفير فرص تدريبية للعاملين والمســاهمة في الإشراف على تدريبهم من خلال توفير خبرات من مواقع سوق العمل المهنية.

- التنســيق والتعاون بين أطراف الشــراكة في تخطيط هذه البرامج التدريبية وتنفيذها؛ حيث يقوم المدرسون بزيارة التلاميذ في مواقع العمل، وهو ما يربط خبرات سوق العمل في حقل التخصص مع برامج التعليم.

- أعداد المؤشــرات التي بموجبها تحدد العلاقة الكميـة بين طبيعـة الاحتيـاجـات لســوق العمـل والتعليم.

- تقـديم الاقتراحـات حول تطوير خطط وبرامج ومناهج التعليم في ضوء احتياجات سوق العمل.

- إجراء البحوث المشـتركة بين المتخصـصـين في مؤســســات التعليم ومن يمثلهم في وحدات القطـاع الخاص بأنشــطته المختلفة، بهدف ربط المنـاهج التعليميـة والتـدريبيـة، بمجـالات العمـل، والاســتمرار في إجراء البحث للحصــول على البيانات التي تمكن من تطوير الطرق والأســاليب لها.

- توفير الخبرات التشـخيصـية وتقديم المشـورة الفنية بكل ما يتعلق بمحتوى المناهج الدراســية والبرامج التدريبيـة ومـا يتعلق بتصــميم وتطوير البرمجيات، ومواد ووسائل التعليم والتدريب.

– دراسة وتبني خطط المشاريع الصغيرة وجدواها الاقتصادي التي تهدف إلى استيعاب مخرجات التعليم والبحث لها عن تمويل.

ب–مؤسسات التعليم

المفهوم: هناك العديد من المفاهيم لمؤسسات التعليم المعاصرة من أبرزها:

- يشير مفهوم المؤسسة التعليمية إلى المؤسسة الذي يكون الهدف الرئيس من إنشائها هو التعلم، مثل المدرسة أو الجامعة؛ حيث تكون هذه المؤسسة معترف بها رسميا من قبل وزارة التعليم (Instructional، 2019،1–7).

- مؤسسة عمومية للتعليم، تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، قد تكون ثانوية أو متوسطة أو غيرها (الفنيش، 2004، 69).

أهمية مؤسسات التعليم العام:

تكمن أهمية مؤسسات التعليم العام من خلال العديد من الجوانب منها: (عطية، 1943، 8)

- محو أمية الفرد. – نشر ثقافة السلام، وترسيخ حقوق الإنسان والديمقراطية.

- تعطي الفرد معلومات في شتى المجالات.

- توسيع مدارك الفكر للأفراد. – تعطي القدرة على الابتكار والتخيل.

دور مؤسسات التعليم في تعليم الفقراء:

تمارس مؤسسات التعليم العام في كافة دول العالم العديد من الوظائف التربوية والتعليمية لجميع أفراد المجتمع، منها:

- تقديم تعليم حكومي وأهلي، ويتمثل بالمدارس الأساسية والثانوية؛ إذ نجد أن تلك المدارس تعد النواة الرئيسة الثانية بعد الأسرة في التأثير على الأطفال، وبناء شخصيتهم، وتشكيل المنظومة الفكرية والسلوكية الاجتماعية لديهم (السرحان، 2010، 11).

- مواكبة حاجات ومتطلبات المجتمع لكافة أفراده ومنهم الفقراء من خلال المدارس التي تم إنشاؤها لتحقيق حاجاته الأساسية المتمثلة في تطبيق أفراده تطبيعا اجتماعيا، ليجعل منهم أعضاء صالحين في المجتمع، من خلال توفير الفرص الكافية لإكساب جميع التلاميذ الخبرات التعليمية، وتكشف ميولهم واستعداداتهم وتستثمرها؛ لتعد كل فرد للمهنة التي تناسبه، وترسم الخطط لتلاميذها كي يتعلموا الاعتماد على النفس في سن مبكرة (الفقي، 1994، 104).

- التنشئة الاجتماعية: تعد من أهم وظائف مؤسسات التعليم العام؛ لأنها ترسخ عمليات التفاعل الاجتماعي التي تكسب النشء، ومنهم الفقراء مكونات شخصياتهم الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعاتهم، عن طريق إكساب الأطفال القيم والمبادئ التربوية الي ترسخ قيمهم نحو وطنهم ومجتمعهم (وطفة، 1998، 167).

- الضبط الاجتماعي: يقصد به مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية المنظمة للسلوك الإنساني التي تضبط سلوك الفرد من خلال مجموعة القواعد الدينية والقانونية والقواعد المتوارثة الأخرى من عادات وتقاليد وأعراف سائدة في المجتمع وتحدد أنماط السلوك المقبول وغير المقبول اجتماعيا، وذلك من خلال قيام مؤسسات التعليم

العام في العناية بتنمية الإدراك والوجدان والإرادة والجسم السليم، وتقويم الأخلاق والسلوك، والأعداد الكلي للحياة لجميع أفراد المجتمع ومنهم الفقراء؛ وبهذا تعد من أهم وسائل الضبط والتوجيه والتشكيل الاجتماعي التي تقوم به تلك المؤسسات وفي مقدمتها المدرسة (دسوقي، 2000، 24).

ج-المنظمات الداعمة

1-**المفهوم:** هناك العديد من المفاهيم الاصطلاحية للمنظمات، منها:

- منظمات تطوعية وغير حكومية وغير هادفة للربح، يؤسسها الناس لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات سواء لأنفسهم أو للآخرين في المجتمع (أبو النصر، 2007، 71).

- كيان غير حكومي وغير ربحي، وقد تكون كبيرة أو صغيرة تعمل لصالح أعضائها فقط، أو لكل من يحتاج إلى المساعدة، وتركز على قضايا على مستويات وطنية، أو اقليمية، أو دولية (شيخ، 2010، 36).

2- أهمية المنظمات:

تكمن أهمية المنظمات الداعمة في العديد من الجوانب، منها: (السالم، 2009، 7)

- تمثل المنظمات الحجر الأساس في المدنية الحديثة؛ لأنها تمثل عنصر التطوير والتحديث في المجتمع وبناء الحضارة.

- المنظمات هي الوحدات التطويرية الأساسية في تقدم البشرية؛ لأنها المستخدم والموزع للمصادر والموارد والاختراعات بشكل يشبع الحاجات الإنسانية بشكل متطور.

- التنظيمات تمثل قاعدة التغيير المجتمعي والثوري والحضاري.

- المنظمات تمثل مراكز صنع اتجاهات الرأي واتخاذ القرارات.

- المنظمات تمثل الوعاء الرئيسي للفعاليات الاجتماعية الأساسية.

3- أهداف المنظمات الداعمة:

تهدف المنظمات الداعمة إلى تنمية المجتمع وتحسين أحوال المواطنين سواء عن طريق تقديم الخدمات أو الدفاع عن الحقوق والقضايا، ورعاية الطفولة وحماية البيئة، وحقوق المرأة والطفل، ويمكن عرضها بالآتي: (أبو النصر، 2007، 88)

- إتاحة الفرصة لمشاركة المواطنين بحياتهم وتحمل مسؤولية الإدارة والتنفيذ والتمويل لمشروعات وبرامج هذه المنظمات.

- تدعيم الديمقراطية في المجتمع. - تقديم المساعدات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية.

- دعم احتياجات وخطط وبرامج المجتمع وتطوره. -تشخيص ومعالجة قضايا المجتمع كالبطالة والفقر.

- ردم الثغرة السائدة في الخدمات المقدمة من الحكومة.

4- تصنيف أنواع المنظمات الداعمة:

لم يتفق فقهاء القانون على تقسيم موحد للمنظمات الداعمة سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية، واختلفوا في تقسيماتهم لها بحسب اختلاف طبيعة العضوية فيهاو ونشاطها، واختصاصاتها المختلفة؛ إذ **يرى (محمد، 2016، 129-130) أن المنظمات تصنف كما يأتي:**

- **أنواع المنظمات بحسب الهدف ومنها:** اجتماعية **و**منظمات سياسية **و**منظمات اقتصادية سياسية ومنظمات دينية ومنظمات صحية أو تعليمية.

- **أنواع المنظمات بحسب القواعد المتعمدة ومنها:** منظمات رسمية ومنظمات غير رسمية.

- **أنواع المنظمات بحسب الامتداد الجغرافي ومنها:** منظمات محلية. - منظمات وطنية. - منظمات اقليمية. - منظمات دولية.

5- دور المنظمات في دعم التعليم بالمجتمع:

يعد التعليم اللبنة الأساس في صرح التنمية فبدونه لا يحسن الفرد استخدام الموارد استخداما رشيدا وهذه العلاقة الجوهرية بين التعليم والتنمية كانت ولا زالت محط اهتمام كل من المهتمين والباحثين في مجال التنمية الحقيقية، فتضافرت الجهود لتحقيق هذا الهدف وتشاركت منظمات المجتمع المدني لتساند دور الحكومات للرقي بمستوى التعليم، وهناك من ينظر إلى التعليم على أنه عملية داخلية قائمة بذاتها وليس استثمارا اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا بعيد المدى من الطراز الأول، ومن هنا فإن التعاون بين المنظمات الداعمة ومع المؤسسات الرسمية في تحسين اقتصاديات التعليم وفي تمويل مشروعات التعليم والمتعلمين ينبغي أن يحتل أهمية كبيرة (بدران، 2005، 30).

د- ظاهرة الفقر ومؤشرات تعليم أبناء الفقراء في محافظة إب.

1- مفهوم الفقر:

يُمكن تعريف الفقر بأنّه الحالة الاقتصادية التي تتمثّل في فقدان الشخص للدخل الكافي، وعدم القدرة على تحقيق المستويات الدنيا من الرعاية الصحيّة، وتوفير الغذاء، والملبس، والتعليم، وغيرها من المستلزمات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة، وبهذا فإنّ الفقر ينتج عن انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية وانتشار البطالة. (Ashley، 2018،4)

2- أنواع الفقر: يتخذ الفقر أنواعاً عديدة، هي على النحو الآتي: (www.thoughtco.com)

أ- الفقر المطلق: يُقصد بهذا النوع النقص الكلي في جميع متطلبات الحياة الأساسية، وعدم القدرة على الحصول على الطعام، والملبس، والمأوى.

الفقر النسبي: يختلف هذا النوع من مكان إلى آخر باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الإنسان، ويتمثّل بافتقار الفرد إلى الموارد اللازمة لتلبية الحد الأدنى من مستويات المعيشة في المجتمع الذي يعيش به.

ب- فقر الدخل: يتحدّد فقر الدخل في الولايات المتحدة بحجم الأسرة، وعدد الأطفال في الأسرة الواحدة؛ ولذلك لا يوجد مستوى داخل ثابت لتحديد هذا النوع من الفقر.

ت- الفقر الدوري: هو الفقر الذي يحدث في مدّة مُحددة، وينتشر على نطاق واسع، ويرتبط بأحداث خاصة في المجتمع، مثل: الحرب، أو الركود والانهيار الاقتصادي، أو حدوث ظواهر وكوارث طبيعية أحدثت خللاً في توزيع الغذاء والموارد الأخرى.

ث- الفقر الجماعي: هو نقصان الموارد الأساسية في نطاق واسع، ويُصيب هذا النوع مجتمعاً بأكمله، أو مجموعةً كبيرة من الناس التي تعيش في ذلك المجتمع، ويُشار إلى أنّ الفقر الجماعي يستمر مدّةً زمنيةً طويلةً قد تمتد عبر الأجيال، ويغلب انتشاره في الأماكن التي كانت مُستعمرةً في الماضي، أو الأماكن التي تشتعل فيها الحروب باستمرار.

3- أسباب الفقر

هناك جملة من الأسباب تؤدّي إلى ظاهرة الفقر، منها: (www.kau.edu.sa)

- انتشار الفساد وسوء السلطة.
- انتشار الجرائم والفوضى.
- حدوث الكوارث الطبيعية المتمثلة بالمناخ، والبيئة، وغيرها من العوامل الطبيعية.
- الإدمان على استخدام المخدرات والمسكرات.
- الخمول والقعود عن السعي لطلب الرزق.
- الاستعمار – الحروب، والصراعات الداخلية.
- ازدياد عدد السكان. – تراجع مستويات التعليم،
- انعدام المهارات الاجتماعية. – انتشار المادية. – العادات والتقاليد.
- انتشار الشركات الكبرى. – التبذير في الإنفاق.

4- واقع مؤشرات الفقر في اليمن:

أوضحت بعض الدراسات لظاهرة الفقر انخفاض حدة الفقر في الفترة ما بين (1998-2006) من (40%) إلى (35%) على المستوى القومي، ومن (42%) إلى (40%) في المناطق الريفية، الا أننا نجد أن مشكلة الفقر في اليمن تعد من المشكلات الرئيسة؛ فقد ارتفعت نسبة الفقر وبلغت نسبة السكان الذين يعانون من فقر الغذاء حوالي (1،27) في المائة من إجمالي عدد السكان، وبلغت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المطلق حوالي (9،34%) من إجمالي عدد السكان، وتعكس هذه النسب أوضاع ومعيشة حوالي (9،6) مليون مواطن يعانون من الفقر، وينتشر الفقر أكثر في الريف (الجهاز المركزي للإحصاء،1999).

كما تشير الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب 2006إلى أن اليمن تظل واحدة من أفقر بلدان العالم؛ حيث يبلغ إجمالي الدخل القومي (460) دولارًا للفرد في السنة ويعيش (8،48%) من الأسر اليمنية تحت خط الفقر كما أن (29%) من السكان يعيشون بأقل من دولارين للفرد الواحد، ويتركز الفقر في أوساط الفئات

العمرية الأصغر عمرا ويصيب الطفال، ويشكل الأطفال ما دون سن (15) إلى (53%) من الفقراء.

وجاء في التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن اليمن (اليونيسف) أن اليمن إحدى أفقر بلدان العالم، وأن عدم ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم هي التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهائلة ، والمنعكسة بوجود 6،1 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6- 14 سنه خارج المدرسة، ويقدر عدد سكان اليمن ب 6،25نسمة (2012)، منهم (51%) تقل أعمارهم عن ثمانية عشر سنة و(17%) دون سن الخامسة (اليونيسف، 2014، 57)، ويعيش الغالبية العظمى من السكان (71%) في عام 2004 في المناطق الريفية ، غالبا ضمن القرى المتناثرة عبر تضاريس اليمن المتنوعة والبالغ عددها 160،000 ، والآن بسبب ظروف الحرب والحصار وعدم الاستقرار تنامى الإحباط بسبب ارتفاع معدلات البطالة وتفشى الفقر الشديد، حيث وضعت اليمن بالمرتبة 154ضمن 187 بلدا، وذكر التقرير أن الغالبية العظمى (92%) من الأطفال في سن مرحلة التعليم قبل الابتدائي ليسوا في المدرسة، وضمن الفئة العمرية التي تتراوح بين (6- 11) سنه يوجد طفل واحد خارج المدرسة من بين كل ثلاثة أطفال في اليمن (ما يعادل 30%)؛ حيث يصل مجموع أعداد الأطفال خارج المدرسة ضمن هذه الفئة العمرية إلى (102) مليون طفل، ومن ناحية أخرى هناك واحد من بين كل خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين (12- 14) سنه وبنسبة (22%) خارج المدرسة، يصل مجموع أعدادهم إلى 400،000 طفل ، البعد الثالث أن واحدًا من بين كل ستة طلاب (16%) ملتحقين حاليا في المدارس الابتدائية عرضة لخطر التسرب من المدارس قبل الوصول إلى الصف (البعد الرابع) وحوالي واحد من بين كل عشرة طلاب (11%) ملتحقون حاليا في المدارس الإعدادية ، عرضة لخطر التسرب منها قبل الوصول إلى الصف 9 (البعد الخامس) (اليونيسف2014، ، 1- 2)؛ ويمكن أن نوضح المؤشرات على ظاهرة الفقر في محافظة إب بوصف ذلك دليلا على تفشي هذه الظاهرة وحرمان أبناء الفقراء من التعليم، وذلك كما يأتي:

تطور أعداد السكان الفقراء في محافظة إب على وفق الفئة العمرية الموازية للتعليم (1- 17):

جدول (2): تطور أعداد الســـكان الفقراء في محافظة إب على وفق الفئة العمرية الموازية للتعليم (1–17) من الإجمالي العام للسكان بحسب النوع خلال الفترة من عام 2015– 2020م

الفئة العمرية الموازية للتعليم العام	المرحلة التعليمية الموازية للفئة العمرية	المؤشرات السكانية والتعليمية للفئة	السكان في عام 2015						السكان في عام 2020						نسبة النمو		
			الذكور		الإناث		الإجمالي		الذكور		الإناث		الإجمالي		ن	ث	م
			العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
5 –1	رياض الأطفال	عدد السكان	275316	19.50	262485	17.94	537801	18.71	317024	19.47	302249	17.98	619273	18.70	19.47	17.98	18.70
		عدد الملتحقين	139	0.03	136	0.04	275	0.04	168	0.04	189	0.05	357	0.05	0.04	0.05	0.05
		عدد الفقراء	275177	27.24	262349	23.11	537526	25.06	316856	260.80	302060	22.68	618916	24.24	260.80	17.98	24.24
14 –6	الأساسي	عدد السكان	425145	30.12	402975	27.55	828120	28.81	488939	30.02	463226	27.55	952165	28.75	30.02	27.55	28.75
		عدد الملتحقين	346807	86.39	290998	88.78	637805	87.47	355083	86.80	307432	88.04	662515	87.37	86.80	88.04	87.37
		عدد الفقراء	78338	7.76	111977	9.87	190315	8.87	133856	110.18	155794	11.70	289650	11.34	110.18	11.70	11.34
17-15	الثانوي	عدد السكان	110965	7.86	121541	8.31	232506	8.09	128245	7.87	139938	8.32	268183	8.10	7.87	8.32	8.10
		عدد الملتحقين	54495	13.57	36635	11.18	91130	12.50	53841	13.16	41570	11.90	95411	12.58	13.16	11.90	12.58
		عدد الفقراء	56470	5.59	84906	7.48	14137 ٤	6.59	74404	61.24	98368	7.38	17277 ٦	6.77	61.24	7.38	6.77
الإجمالي العام		عدد السكان	1411594	49	1462795	51	2874389		1628585	49.00	1681286	51	3311871		49.00	51	
		عدد الملتحقين	401441	55	327769	45	729210		409092	54.00	349191	46	758283		54.00	46	
		عدد الفقراء	1010153	47	1135026	53	2145179		121493	48.00	1332095	52	2553588		48.00	52	

يتضح من الجدول رقم (2) ما يأتي:

1-تطور أعداد السكان الفقراء في الفئة العمرية (1- 5) غير الملتحقين في التعليم ما قبل الأساسي.

أ- تطور أعداد السكان الفقراء الذكور في الفئة العمرية (1- 5) غير الملتحقين في التعليم:

بلغ عدد الفقراء في الفئة العمرية (1- 5) غير الملتحقين في التعليم عام 2015م (177،275)، وبنسبة (24،27%) في حين بلغ عدد الملتحقين في التعليم في هذه الفئة (139) وبنسبة (03،0) من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (1- 5) والبالغ (316،275)، ارتفع أعداد الفقراء في نفس الفئة عام 2020م إلى (856،316) وبنسبة (80،26)، في حين بلغ عدد الملتحقين في هذه الفئة (168) وبنسبة (04،0%) من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (1-5) والبالغ (024،317) وبنسبة نمو بلغت (47،19%).

ب- تطور أعداد السكان الفقراء من الإناث في الفئة العمرية (1- 5) غير الملتحقين في التعليم:

- بلغ عدد الفقراء في الفئة العمرية (1- 5) غير الملتحقين في التعليم عام 2015م (349،262) وبنسبة (11،23)، في حين بلغ عدد الملتحقات في التعليم في هذه الفئة (136) وبنسبة (04،0) من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (1- 5) والبالغ عددهن (485،262)،

- ارتفع أعداد الفقراء في نفس الفئة عام 2020م إلى (060،302) وبنسبة (68،22%)، في حين بلغ عدد الملتحقات في هذه الفئة (189) وبنسبة (05،0) من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (1- 5) والبالغ (249،302) وبنسبة نمو بلغت (98،17%).

2- تطور أعداد السكان الفقراء في الفئة العمرية (6- 14) غير الملتحقين في التعليم الأساسي:

يتضح من الجدول رقم (2) ما يأتي:

1-عداد السكان الفقراء في الفئة العمرية (6-14) غير الملتحقين في التعليم ما قبل الأساسي.

أ- تطور أعداد السكان الفقراء الذكور في الفئة العمرية (6- 14) غير الملتحقين في التعليم:

بلغ عدد الفقراء في الفئة العمرية (6- 14) غير الملتحقين في التعليم عام 2015م (338،78) وبنسبة (76،7%)، في حين بلغ عدد الملتحقين في التعليم في هذه الفئة (807،364) وبنسبة (39،86%) من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (6- 14) والبالغ (145،425)، ارتفع أعداد الفقراء في نفس الفئة عام 2020م إلى (856،133) وبنسبة (18،110%)، في حين بلغ عدد الملتحقين في هذه الفئة (085،355) وبنسبة (80،86%) من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (6- 14) والبالغ (939،488) وبنسبة نمو بلغت (02،30).

ب- **تطور أعداد السكان الفقراء من الإناث في الفئة العمرية (6- 14) غير الملتحقين في التعليم:**

بلغ عدد الفقراء في الفئة العمرية (6- 14) غير الملتحقين في التعليم عام 2015م (977،111) وبنسبة (87،9%)، في حين بلغ عدد الملتحقات في التعليم في هذه الفئة (998،290) وبنسبة (78،88%) من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (6- 14) والبالغ (975،402)،

ارتفع أعداد الفقراء في نفس الفئة عام 2020م إلى (155،794) وبنسبة (70،11%) في حين بلغ عدد الملتحقات في هذه الفئة (307،432) وبنسبة (04،88%) من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (6- 14)، والبالغ (226،463) وبنسبة نمو بلغت (55،27%).

3- تطور أعداد السكان الفقراء في الفئة العمرية (15-17) غير الملتحقين في التعليم الثانوي:

يتضح من الجدول رقم (2) ما يأتي:

1-تطور أعداد السكان الفقراء في الفئة العمرية (15-17) غير الملتحقين في التعليم ما قبل الأساسي.

أ- تطور أعداد السكان الفقراء الذكور في الفئة العمرية (15-17) غير الملتحقين في التعليم:

بلغ عدد الفقراء في الفئة العمرية (15-17) غير الملتحقين في التعليم عام 2015م (470،56) وبنسبة (59،5%)، في حين بلغ عدد الملتحقين في التعليم في هذه الفئة (495،54) وبنسبة (57،13%) من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (15-17) البالغ (965،110)، ارتفع أعداد الفقراء في نفس الفئة عام 2020م إلى (404،74) وبنسبة (24،61) في حين بلغ عدد الملتحقين في هذه الفئة (841،53) وبنسبة (16،13) من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (15-17) والبالغ (245،128) وبنسبة نمو بلغت (87،7%).

ب- تطور أعداد السكان الفقراء من الإناث في الفئة العمرية (15-17) غير الملتحقين في التعليم:

بلغ عدد الفقراء في الفئة العمرية (15-17) غير الملتحقين في التعليم عام 2015م (906،84) وبنسبة (48،7%)، في حين بلغ عدد الملتحقات في التعليم في هذه الفئة (635،36) وبنسبة (18،11) من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (15-17) البالغ (541،121)، ارتفع أعداد الفقراء في نفس الفئة عام 2020م إلى (368،98) وبنسبة (38،7) في حين بلغ عدد الملتحقات في هذه الفئة (570،41) وبنسبة (90،11%)، من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (15-17) والبالغ (938،139) وبنسبة نمو بلغت (32،8).

يستنتج الباحث من خلال المؤشرات المشار إليها في الجدول أن واقع عملية استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في المراحل التعليمية تشير إلى الآتي:

1-ارتفاع نسب عدد أبناء الفقراء المحرومين من التعليم في كافة المراحل التعليمية بسبب الآتي:

-غياب الآليات والخطط والبرامج الحكومية الهادفة إلى تطبيق عملية الإلزام والمجانية التي أشارت إليها القوانين واللوائح الرسمية وخاصة في مراحل التعليم العام.

- غياب السياسة التعليمية الحقيقية التي تترجم الحقوق التعليمية لجميع أبناء المجتمع بعدالة والتي أكدت عليها مبادئ التعليم للجميع، والعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية.

- عدم ملاءمة سياسة القبول في التعليم ولا سيما في مراحل التعليم العام وهو ما نتج عنه حرمان أبناء الفقراء من التعليم وخاصة في الفئة العمرية (3-17) الموازية للتعليم العام.

2-غياب الرؤى والتصورات العلمية التي ترسخ الشراكة الحقيقية بين مؤسسات التعليم والمنظمات والمؤسسات الداعمة سواء المحلية والإقليمية والدولية؛ وذلك بسبب ما يأتي:

- غياب الدراسات والبحوث والمسوحات الميدانية لحصر وتشخيص ومعالجة حالات الفقراء وأبنائهم في سن التعليم.

- ضعف الآليات التي تمارسها المنظمات والدول المانحة للتعليم واقتصارها على دعم بعض المجالات والجوانب الخاصة بالتدريب والجوانب غير الضرورية التي لا تتناسب مع مبادئ التعليم للجميع.

- الارتجالية والعشوائية في عملية اتخاذ القرارات التعليمية المتعلقة بإلزام المجتمع في عملية دفع الرسوم والمتطلبات الدراسية التي لا تمكن أبناء الفقراء من مواجهتها.

3-غياب البرامج التوعوية والثقافية نحو المجتمع بترسيخ أهمية ودور تعليم ابنائهم وتعديل نظرتهم السلبية للتعليم ودوره في التنمية الشاملة؛ وذلك بسبب ما يأتي:

- غياب التنسيق مع مؤسسات الإعلام المختلفة في تقديم برامج توعوية وثقافية مجتمعية نحو التعليم.

- غياب دور مؤسسات التعليم في التوعوية لأسر أبناء الفقراء بأهمية تعليم أبنائهم.

4-تزايد ارتفاع الرسوم الدراسية التي تطلبها مؤسسات التعليم المختلفة ولا سيما الجامعات؛ وهو ما يعين أبناء الفقراء على الالتحاق بالتعليم وينتج عنها حرمان شريحة كبيرة من المجتمع من حقوقهم التعليمية.

ب-دراسات سابقة:

قام الباحث بمراجعة المكتبات الجامعية وتصفح المواقع الإلكترونية للجامعات ومراكز الأبحاث لجمع أبرز الدراسات السابقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع البحث، وقد تم عرضها من الأقدم إلى الأحدث؛ وذلك كما يأتي:

دراسات محلية.

1- دراسة (الحميدي، **2018**) بعنوان: **"تصور مقترح لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في تحسين التعليم العام في محافظة إب"**

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في تحسين

التعليم العام في محافظة إب؛ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والتطويري

وتكون مجتمع البحث من (82) مؤسسة أهلية في محافظة إب، وتم اختيار (30) ثلاثين خبيرا"، واستخدم الباحث أسلوب ديلفي المعدل، كما استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات، وكانت أهم نتائجها ما يأتي:

- احتل مجال الطالب على المرتبة الأولى من بين الأربعة المجالات؛ حيث نال أعلى متوسط مرجح بلغ **(50،2)**، ونسبة موافقه إجمالية بلغت **(44،84%)**، وبدلالة لفظية كبيرة، وفقا لدرجات المقياس المستخدم.
- جاء مجال الإدارة المدرسية ومجال المعلم معـاً في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح **(47،2)**، **ونسبة** موافقة إجمالية، بلغت **(22،82%)**، وبدلالة لفظية موافق جدا، وفقا لدرجات المقياس.
- احتل مجال تمويل التعليم العام المرحلة الرابعة؛ حيث حصل على متوسط مرجح **(40،2)** ونسبة موافقة إجمالي ة بلغت **(00،80%)** وبدلالة لفظية كبيرة
- التوصل إلى تصور مقترح يحتوي على المراحل والخطوات لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في تحسين التعليم بالمحافظة.

2- دراسة (المخلافي، 2019): بعنوان **"تصور مقترح للشراكة بين مؤسسات التعليم العام والمنظمات الداعمة في تعليم الفتاة بالجمهورية اليمنية وفق التجارب العالمية المعاصرة.**

هدفت الدراسة إلى تصور مقترح للشراكة بين مؤسسات التعليم العام والمنظمات الداعمة في تعليم الفتاة بالجمهورية اليمنية وفقًا للتجارب والخبرات العالمية المعاصرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والتطويري، وتم اعتماد عينة مقصودة من الخبراء المتخصصين في المجالات التربوية، كما اعتمدت على الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات الميدانية، وتوصلت إلى العديد من النتائج من أهمها:

إبراز المراحل والخطوات التي ينبغي أن ترسخ الشراكة بين مؤسسات التعليم العام والمنظمات الداعمة في عملية تعليم الفتاة وبما يحقق مبدأ التعليم للجميع وتكافؤ الفرص التعليمية.

دراسات عربية

1- دراسة (الشدي، 1993):هدفت الدراسة إلى تقويم مدى استفادة النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية من الخطط التربوية للمنظمات الدولية والإقليمية، وكيف يمكن تطوير هذه الاستفادة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي كما استخدمت معيارا يمثل المحاور التي يمكن أن تتحقق من خلالها الاستفادة المناسبة للدول الأعضاء في المنظمات، وتكونت عينة الدراسة من المنظمات المتمثلة بي: (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم، اليونسكو) ، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الإنسانية ، والمنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج؛ حيث شملت العينة فئتي نوهما مسئولو الجهات المعنية بنشاط المنظمات التربوية، واعتمدت الدراسة على أداء تمثلت باستبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن استفادة النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية من الخطط التربوي أقل من المتوسط لثلاث منظمات المحددة.

2-**دراسة (عبيدان وياسين، 2010)**: هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم بالأردن، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت أداة تمثلت في المقابلات الشخصية مع إدارة المنظمات وأصحاب القرار فيها، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الناشطة في مجال التعليم في الأردن، حيث تم أخذ عينة قصدية لأغراض الدراسة مكونة من أربع منظمات غير حكومية، اثنتان محليتان وثنتان دوليتان يقع مقرهما في عمان، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الأتية:

- أن المنظمات غير الحكومية لها تأثير على عملية التغيير الإيجابي.
- أسهمت المنظمات في ارتفاع نسب الالتحاق بالمدارس وانخفاض نسب الأمية. والتحسين والتطوير المطبق على المدارس من أنظمة ومناهج وأبنية وكذلك المساهمة في تطوير أساليب التعليم والتدريس والتدريب.

3- دراسة (بعلوشه، 2013): هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويرها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت على الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتم اختيار عينة من مديري ومديرات مدارس المرحلة الأساسية مكونة من **(75)** فقرة التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث الدولية بغزة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها:

- عدم توافر خطة وطنية واضحة المعالم والأهداف تشارك في صياغتها إدارات المدارس، والإدارات التعليمية والتربوية، والمنظمات غير الحكومية والشبكات الممثلة لها على المستوى الوطني تحث وتسهل الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية.
- ترسيخ الشراكة الفاعلة في تفاصيل العملية التربوية من أجل إفادة طلبة المدارس بكل ما يتوافر من طاقات **وإمكانات مادية ومعنوية لدى مكونات المجتمع الفلسطيني بآليات تكاملية واضحة المعالم**.

دراسات أجنبية

1- دراسة (MERNNDA 2000،): هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المشاركة في التعليم بكافة أنواعه ومنها تعليم الفقراء والمعاقين خلال السنوات العشر من (1990- 2000) في الولايات المتحدة الأمريكية، استخدمت أداة

للدراسة تمثلت باستبانة وجهت إلى عينة عشوائية بلغ عددها (1641) منطقة تعليمية وتمثل حوالي (10%) من إجمالي المناطق التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت نسبة الاستجابة حوالي (556) وبنسبة (35%)، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج؛ أهمها:

– إن المشاركة تعزز أهداف التعليم الوطنية من خلال تعزيز تحصيل الطلاب والتقنية، وربط المخرجات بسوق العمل ومشاركة المجتمع المحلي، كما تساعد الطلاب على تفهم مستقبلهم الوظيفي.

–إن نسبة (69%) من المدارس تشهد مشاركة مجتمعية في التعليم من خلال (4،3) مليون متطوع يقدمون ما مجموعة (42،2) بليون دولار من البضائع والخدمات موجهة لحوالي (35) مليون طالب.

– كانت نسبة المشاركة في أنشطة المدارس كالتالي: (76%) من منظمات الآباء و(67%) من مؤسسات الأعمال الصغيرة، و(365) من المنظمات المدنية غير الربحية.

– ركزت المشاركة على التحصيل الدراسي والكفايات الدراسية **بنسبة (81%)، وعلى دعم التقنية التعليمية بنسبة (74%)، وعلى المخرجات التعليمية وربطها بسوق العمل بنسبة (81%).**

يتضح من خلال الدراسات السابقة: أن البحث الحالي استفاد منها في العديد من الجوانب منها:

– الاسترشاد بالمراجع والمصادر والدراسات العلمية المتخصصة في مجال البحث.

– تحديد مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وتعريف المصطلحات العلمية.

– تحديد الخلفية النظرية وطريقة عرضها.

– تحديد منهج البحث والمجتمع والعينة.

– صياغة مجالات وفقرات أداة البحث.

– تحديد الإجراءات التنفيذية للبحث.

– عرض ومناقشة النتائج الميدانية للبحث.

2–دراسة جاجاناثان (2001 JAGANNATAN،): هدفت الدراسة إلى توثيق دور بعض المنظمات غير الحكومية في التعليم الأساسي في الهند، وتوضيح المزايا النسبية التي يمكن أن تحققها المنظمات غير الحكومية في مشاريع التعليم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من عدد (6) من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم، واعتمدت الدراسة في منهجها على مسح البيانات والمعلومات التي تم جمعها، واستخدم مجموعة من الاستبانات مع جميع المنظمات غير الحكومية، وقد أبرزت نتائج الدراسة إلى القيام بوضع استراتيجيات مصممة خصيصا للمبادرات من أجل الأطفال الذين لا يزالون خارج المدرسة، والأطفال الذين يعملون في الشوارع، وأطفال الأحياء الفقيرة، وأطفال الأسر المهاجرة.

– مناقشة الدراسات السابقة:

يتضح من خلال مراجعة الدراسات السابقة أن البحث الحالي يتفق ويختلف معها في

العديد من الجوانب؛ يمكن عرضها بإيجاز كما يأتي:

1- هدف البحث:

هدف البحث الحالي إلى تصميم تصور مقترح للشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب، ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة يتضح أن البحث الحالي يختلف في أهدافه مع جميع تلك الدراسات.

2- منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والتطويري، ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة؛ فقد لاحظ الباحث أن البحث الحالي يتفق في هذا المنهج مع الدراسات المحلية، كما يتفق جزئيا في المنهج الوصفي المسحي مع بقية الدراسات.

3- مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث الحالي من جميع الخبراء المشاركين من المتخصصين في الجامعات اليمنية ومؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في محافظة إب، ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة لاحظ الباحث أن البحث الحالي اتفق جزئيا مع بعض الدراسات المحلية، وتختلف مع بقية الدراسات الأخرى العربية والأجنبية المحددة.

4- عينة البحث:

اعتمد البحث الحالي على عينة مقصودة من الخبراء المشاركين من المتخصصين في الجامعات اليمنية ومؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في محافظة إب، ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة لاحظ الباحث أن البحث يتفق مع دراسة (المخلافي،2019)، ودراسة (عبيدان وياسين، 2010)، وتختلف مع بقية الدراسات الأخرى المحلية والعربية والأجنبية المحددة.

5- أداة البحث:

اعتمد البحث الحالي على الاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات الميدانية، ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة لاحظ الباحث أن البحث الحالي يختلف مع دراسة (عبيدان وياسين، 2010)، بينما يتفق في أداة البحث مع بقية الدراسات الأخرى المحلية والعربية، والأجنبية المحددة.

ما تميز به البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في العديد من الجوانب، من أهمها:

- دراسة موضوع مهم تمثل في عملية استيعاب أبناء الفقراء في التعليم الذين لم يتم تناوله في كل الدراسات السابقة.
- إبراز أدوار الشراكة بين طرفين هما مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة، وهو ما لم يتم عرضها في الدراسات الأخرى.
- إبراز مؤشرات الفقر بين السكان وأبنائهم في الفئة العمرية الموازية للتعليم (3- 17) في عموم مديريات محافظة إب.

- عرض وتحليل الأجزاء المنهجية التنفيذية على مستوى كل هدف للبحث على حدة.
- بناء الآليات والوسائل والأدوات الإجرائية لترسيخ الشراكة في عملية استيعاب أبناء الفقراء في مراحل التعليم في محافظة إب.

ثالثاً: الإجراءات المنهجية.

منهج البحث:

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي بأنواعه: المسحي والوثائقي والتطويري وذلك على النحو التالي:

1-المنهج الوصفي المسحي: لوصف وتشخيص وتحليل الخلفية النظرية والدراسات السابقة للبحث، كذلك موافقة الخبراء المشاركين وتوظيفها نحو مجالات وجوانب الشراكة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بمحافظة إب بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة.

2-المنهج الوصفي الوثائقي: لتحليل المؤشرات الإحصائية والتوجهات المحددة في الوثائق التي تناولت ظاهرة الفقر ومؤشراتها في محافظة إب.

3-المنهج الوصفي التطويري: لتصميم التصور المقترح للشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب.

عينة البحث (الخبراء المشاركون):

بناء على طبيعة البحث وأهدافه المستقبلية، وحرصا من الباحث على تحري الدقة والموضوعية والأمانة العلمية في الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة، تم اتباع أسلوب "دلفي المعدل؛ " كونه يركز على استشراف الدراسات المستقبلية، وفقا لخطوات علمية على استشراف موافقة الخبراء المتخصصين على المجالات والجوانب للشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة اب، التي تحتوي عليها أداة البحث؛ إذ تم اختيار عينة مقصودة من الخبراء المتخصصين بلغ عددهم(53) خبيرا في مجالات الإدارة والتخطيط التربوي، والمناهج وطرائق التدريس، وعلم اجتماع التربية في الجامعات اليمنية، كذلك القيادات الممارسة في مجالات التربية والتعليم، والصندوق الاجتماعي، والمنظمات الداعمة الذين أبدوا استعدادهم وموافقتهم للاستمرار بجولات أسلوب دلفي المعدل لتطبيق أداة البحث.

أداة البحث:

اعتمد البحث على استبيان لتحديد مجالات وجوانب الشراكة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب، وتم بناؤه وفقًا للخطوات الإجرائية الآتية:

أ- الاطلاع على عدد من المصادر والدراسات العلمية والتقارير الرسمية في بناء أداة البحث

ب- صياغة المجالات الرئيسة وجوانب الشراكة المحددة لأداة البحث؛ إذ بلغ عددها (5) مجالات رئيسة، وبلغ عدد الجوانب (56) جانب.

صدق أداة البحث:

بعد أن تم الانتهاء من أعداد أداة البحث الميدانية (الاستبانة) بصورتها الأولية، تم القيام

باختيار أسلوب الصدق الظاهري لمعرفة صدق الأداء وفقا للإجراءات المنهجية الآتية:

- القيام باختيار لجنة من الخبراء المحكمين المتخصصين من الجامعات اليمنية غي مجال الإدارة والتخطيط التربوي والمناهج وطرائق التدريس البالغ عددهم (15) خبيرا.
- توزيع أداة البحث على لجنة المحكمين وطلب الحكم على الأداة إما بالإضافة أو الحذف وإما بتعديل أي من مجالات الشراكة أو جوانبها وتحديد مدى انتمائها للمجالات ومدى صلاحيتها.
- اعتماد نسبة الاتفاق (80%) معيارا لاعتماد المجال أو جوانب الشراكة، من قبل لجنة التحكيم بحيث يعتمد كل مجال وجانب يحصل على نسبة الاتفاق المحددة، وحذف المجال أو الجانب الذي يحصل على أقل من نسبة الاتفاق المحددة.
- القيام بعملية جمع الأداة من لجنة الخبراء المحكمين، والبدء بتحليل النتائج النهائية وإخراج الأداة بصورتها النهائية وفقًا للأساليب العلمية المعتمدة، وقد بلغ عددها بصورتها النهائية (51) جانباً.

أداة البحث الميدانية:

لمعرفة ثبات أداة البحث (الميدانية) قام الباحث باستخراج معامل الثبات باستخدام طريقة الاتساق الداخلي لأداة البحث، حيث تم حساب الاتساق الداخلي للمجالات المحددة على مستوى إجمالي المجالات وفقا لمعمل (ألفاكرونباخ) وكانت نتائج الثبات الإجمالي ة للأداة ككل (95،0).

أ-إجراءات تنفيذ البحث:

4-اقتراح قائمة بأسماء الخبراء المشاركين بلغت من (75) خبيرا، وهم أساتذة في جامعة إب وباحثون في مركز البحوث والتطوير التربوي وقيادات إدارية في مكاتب التربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني، والمنظمات الداعمة المتخصصة وفروعها في المديريات والمدارس والمعاهد؛ إذ تم اقتراحهم وفقًا للعديد من المعايير والشروط، ومنها:

- التخصص العلمي الدقيق في مجال البحث.
- الخبرة العلمية الكافية في البحث العلمي والممارسة الادارية في مجال موضوع البحث.
- مدى تفاعلاتهم وملامستهم واهتماماتهم بتعليم الفقراء.
- الوعي والإدراك والقناعة بأهمية الشراكة لاستيعاب أبناء الفقراء في التعليم بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة.

5-عرض قائمة بأسماء الخبراء المشاركين الذين تم اقتراحهم مع المشرف العلمي على أعضاء لجنة التسيير للبحث والجلوس معهم ومناقشتهم بهدف اختيار عينة الخبراء في ضوء المعايير المحددة المشار إليها سلفا، وقد تم الاتفاق عليها واعتمادها من قبل لجنة التسيير.

6-القيام بالتواصل سواء عبر الهواتف المحمولة، أو عبر رسائل التواصل الاجتماعي مع جميع الخبراء الذين تم اختيارهم بهدف التعرف إلى مدى

موافقتهم، على المشاركة من عدمها والاستمرار فيها وفقا للجولات الخاصة المعتمدة في البحث، وفقا لأسلوب دلفي المعدل، وبعد ذلك توصل الباحث إلى قائمة أفراد عينة البحث التي بلغت من الخبراء المشاركين، وعددهم (53) خبيرا، بينما استبعد عدد (22) خبيرا الذين أبدوا اعتذارهم عن المشاركة لانشغالهم في مجالات أعمالهم.

7-عرض القائمة النهائية بأسماء الخبراء المشاركين الذين وافقوا في الاستمرار بجولات البحث المعتمدة على لجنة التسيير الخاصة بالبحث؛ إذ بلغ عددهم (53) خبيرا في ضوء المعايير التخصصية لهم، وجديتهم وتفاعلهم في تحقيق أهداف البحث وإقرارها من قبل لجنة التسيير للبحث.

8-وضع برنامج زمني لتطبيق أداة البحث على الخبراء المشاركين في الجولتين، بحيث تستمر عملية التطبيق الميداني ثلاثة أشهر، ابتداء 1/1 / 2022 وحتى 3/3 / 2022م موزعة كما هو موضح في الجدول رقم (3)

جدول (3): البرنامج الزمني لتطبيق أداة البحث وتحليلها وفقا لجولات دلفي المعدل

م	الإجراءات	الفترة الزمنية	
		من	الى
1	إجراءات الجولة الأولى.	2022 /1/1	2022 /1/30
2	تحليل نتائج الجولة الأولى.	2022 /2/2	2022 /2/15
3	إجراءات الجولة الثانية.	2022 /2/17	2022 /3/17
4	تحليل الجولة الثانية.	2022 /3/18	2022 /3/30

9-قام الباحث بأعداد وتجهيز واستنساخ أداة البحث بصورتها النهائية وفقا لعدد أفراد عينة من الخبراء المشاركين البالغ عددهم (53) خبيرا.

10- تم تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية لأداة البحث من خلال الاعتماد على برنامج الحقيبة الإحصائية (SPSS)، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- المتوسط الحسابي لمعرفة تكرارات استجابة موافقة الخبراء المشاركين في البحث نحو كل جوانب الشراكة المحددة في أداة البحث.
- الانحراف المعياري: لمعرفة متوسط انحراف مستوى موافقة الخبراء المشاركين في البحث نحو كل جوانب الشراكة المحددة في أداة البحث.
- النسب المئوية لمعرفة مستوى نسبة موافقة الخبراء المشاركين في البحث لكل جانب من جوانب الشراكة في أداة البحث.
- معامل الفاكرونباخ لحساب الاتساق الداخلي لثبات أداة البحث.

11- تحديد معيار للحكم على مستوى نتائج موافقة الخبراء الموافقة على المجالات المحددة لأداة البحث من قبل جميع الخبراء المشاركين، وبحسب النسبة المعتمدة او المحددة في أسلوب دلفي المعدل موزعة، كما هو موضح في الجدول رقم (4)

جدول (4): معيار الحكم على مستوى نتائج موافقة الخبراء المشاركين لمجالات وجوانب الشراكة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في محافظة إب وفقًا لجولات اسلوب دلفي المعدل

م	المدى في الحكم على مستوى النتائج		درجة الموافقة
	من	الى	
1	%90	%100	مرتفعة جدا
2	%80	%90	مرتفعة
3	%68	أقل من 80%	منخفضة جدا
4	أقل من 68%		منخفضة

1- **إجراءات تطبيق الجولة الأولى:** في هذه الجولة قام الباحث بالإجراءات الآتية:

أ- تحديد هدف الجولة الأولى، الذي يسعى إلى التوصل لنتائج إيجابية من خلال مشاركة الخبراء على جوانب الشراكة في مجالات أداة البحث.

ب- توزيع الأداة على الخبراء المشاركين بالبحث وعددهم (53) خبيرا، حيث تم التواصل معهم من خلال زيارتهم أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والاتصالات الهاتفية بهدف توضيح الهدف من البحث وأهمية متطلبات تنفيذ إجراءات الجولة الميدانية.

ج- التأكيد على جميع الخبراء المشاركين بالبحث بضرورة وضع إشارة (✓)أمام الجوانب التي يوافقون عليها في الحقل المناسب لهم، كما طلب منهم ووضع ملاحظاتهم أو تعديلاتهم إن وجدت.

د- عقد اللقاءات الفردية مع بعض الخبراء المشاركين للرد على بعض التساؤلات التي طلبوا الإجابة عنها، حول هدف البحث وطبيعة تنفيذ الإجراءات الميدانية بحسب أسلوب دلفي المستخدم، وقام الباحث بالتوضيح أو الإجابة على التساؤلات التي طرحت من قبلهم.

هـ- اتباع التغذية الراجعة التي شملت على جميع إجابات الأسئلة التي أثارها كل خبير على حدة.

و- المتابعة المستمرة للخبراء المشاركين حتى الانتهاء من إجابات عينة البحث على الأداة، وبعدها قام الباحث بجمعها منهم؛ إذ استمرت فترة تطبيق الجولة الأولى (30) يوما، ابتداء من 2022/1/1حتى 2022/1/30م.

ز- عقد اللقاء مع الخبير الإحصائي بهدف تصميم قاعدة معلومات على الحاسب الآلي لتفريغ النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية بتفريغها حتى استمرت مدة (13) يوما وفقًا لما هو موضح في البرنامج التدريبي.

ح- تحليل النتائج الخاصة ببيانات الجولة الأولى بهدف معرفة مستوى موافقة الخبراء المشاركين على جوانب الشراكة في مجالات الأداة في ضوء معيارين؛ هما:

1- معيار الحكم على قبول الجوانب من خلال معرفة نسبة الموافقة الإجمالي ة، وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

2- نسبة الاتفاق المعتمدة بأسلوب دلفي المعدل، وهي (68%)، بوصفها نسبة موافقة معيارية؛ حيث يتم قبول الجوانب التي حصلت على هذه النسبة فأكثر، واستبعاد الجوانب التي حصلت على أقل من هذه النسبة.

3- في ضوء المعايير السابقة وجد الباحث أن جميع الخبراء المشاركين وافقوا على جميع الجوانب التي تضمنتها أداة البحث، وكذلك الاتفاق

عليها بدرجة مرتفعة جدا، وتزيد عن النسبة المحددة لأسلوب دلفي المشار إليها أعلاه، حيث تراوحت نسبة الاتفاق الإجمالي ة للخبراء المشاركين، بين (90%- 98%).

2- إجراءات تطبيق الجولة الثانية:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في الجولة الأولى؛ وجد الباحث أن جميع مجالات وجوانب الشراكة المحددة في أداة البحث قد حصلت على نسبة موافقة عالية، بدرجة مرتفعة جدا، حيث تراوحت ما بين (90%- 98%)، وهي نسبة عالية جدا، وبموجب الشروط والمعايير المعتمدة في إجراءات جولات أسلوب دلفي المعدل التي تحدد أنه في حال موافقة الخبراء المشاركين في الجولة الأولى على جميع جوانب الشراكة في المجالات، وحصول كل جانب أو مجال على نسبة (68%) فأكثر، فإنه يتم الاعتماد على نتائج الجولة الأولى، ولا يشترط القيام بإجراء الجولة الثانية، وفي ضوء ذلك اعتمد الباحث على نتائج الجولة الأولى، ونتائج جوانب الشراكة المحددة في مجالات أداة البحث.

عرض ومناقشة نتائج البحث.

سيتم عرض النتائج للدراسة الميدانية التي قام بها الباحث لمعرفة موافقة الخبراء المشاركين من مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة لمجالات وجوانب الشراكة بينهما في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بمحافظة اب، وبما يحقق هدف البحث المتمثل بالسؤال: **ما مجالات وجوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بمحافظة إب بحسب موافقة الخبراء المشاركين في جولات أسلوب دلفي المعدل؟** ولمعرفة ذلك قام الباحث بعد الانتهاء من أعداد أداة البحث وتطبيقها على عينة من الخبراء المشاركين من مؤسسات التعليم العام، والتعليم الفني والتدريب المهني، والتعليم الجامعي في محافظة إب، وتحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية المعتمدة في البحث، وتوصل إلى النتائج الآتية:

المبحث الأول: عرض ومناقشة النتائج بحسب إجمالي المجالات الرئيسة:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابة الخبراء المشاركين نحو مجالات وجوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بمحافظة إب بحسب إجمالي المجالات الرئيسة

م	المجالات الرئيسة	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب بحسب نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	الشراكة في استقطاب والتحاق أبناء الفقراء في التعليم	53	95،3	37،0	%96	2	مرتفعة جدا
2	الشراكة في التمويل والدعم الاقتصادي لاستيعاب وتعليم أبناء الفقراء:	53	97،3	36،0	%96	2	مرتفعة جدا
3	الشراكة في الدراسات والبحوث والمسوحات لقضايا واستيعاب وتعليم أبناء الفقراء	53	91،3	39،0	%95	3	مرتفعة جدا
4	الشراكة في التوعوية المجتمعية نحو استيعاب وتعليم أبناء الفقراء	53	90،3	39،0	%92	5	مرتفعة جدا

م	المجالات الرئيسة	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب بحسب نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
5	الشراكة في تطوير الجوانب السياسية والتشريعية لتعليم أبناء الفقراء	53	97،3	32،0	%97	1	مرتفعة جدا
	متوسط الإجمالي العام		93،3	35،0	%96		مرتفعة جدا

يتضح من الجدول رقم (5) ما يأتي:

1-ارتفاع المتوسط الإجمالي العام لموافقة الخبراء المشاركين نحو المجالات الرئيسة للشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي إجمالي (93،3)، وانحراف معياري إجمالي (35،0)، ونسبة موافقة إجمالي ه (96%) من إجمالي استجابات الخبراء المشاركين البالغ عددهم (53) خبيرا.

2-تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو الإجمالي لكل مجال من مجالات الشراكة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بمحافظة إب وبدرجة مرتفعة جدا؛ إذ احتل مجال الشراكة في تطوير الجوانب السياسية والتشريعية لاستيعاب أبناء الفقراء في التعليم المرحلة الأولى وبمتوسط حسابي (97،3) وانحراف معياري (32،0) ونسبة موافقة (97%)، في حين اختلف مجال الشراكة في استقطاب والتحاق أبناء الفقراء في التعليم ، والشراكة في التمويل والدعم الاقتصادي لاستيعاب أبناء الفقراء في التعليم المرتبة الثانية ، وبمتوسط حسابي (95،3 ، 97،3) على التوالي، وانحراف معياري (37،0 ، 36،0) على التوالي ونسبة موافقة (99% ، 96%) على التوالي، كما احتل مجال الشراكة في الدراسات والبحوث والمسوحات لقضايا واستيعاب أبناء الفقراء في التعليم المرتبة الثالث'، وبمتوسط حسابي (91،3) وانحراف معياري (39،0) ونسبة موافقة (95%)، واحتل مجال الأعداد والتهيئة للشراكة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم المرتبة الرابعة ، وبمتوسط حسابي (87،3) وانحراف معياري (43،0) ونسبة موافقة (93%)، وحصل مجال الشراكة في التوعوية المجتمعية نحو استيعاب أبناء الفقراء في التعليم المرتبة الخامسة والأخيرة، وبمتوسط حسابي (90،3)، وانحراف معياري (39،0) ونسبة موافقة (92%).

3-تعزى النتائج الموضحة من الفقرات (1،-2) إلى إدراك الخبراء المشاركين للأسباب الآتية:

- غياب الرؤية الواضحة للقيادات المسؤولة عن العملية التعليمية نحو أهمية استيعاب أبناء الفقراء في التعليم ودعمهم.
- تدني مستوى الآليات والخطط والبرامج الهادفة إلى تفعيل التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لاستيعاب الطلبة في كافة المراحل التعليمية.

- غياب الخطط والبرامج لتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وكذلك مبدأ التعليم للجميع التي أكدتها الإعلانات المحلية والإقليمية والدولية بين جميع أفراد المجتمع.
- غياب توافر الدراسات والبحوث والمسوحات الميدانية لتشخيص وتحليل القضايا التي تعيق الطلبة الفقراء على الالتحاق في التعليم في جميع المراحل التعليمية.
- غياب البرامج التوعوية لأفراد المجتمع عن اهمية استيعاب الطلبة الفقراء في كافة المراحل التعليمية وبما يمكنهم من المساهمة في التنمية الاجتماعية كأقرانهم الطلبة الأغنياء.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج بحسب كل مجال على حدةً:

المجال الأول: الشراكة في استقطاب والتحاق أبناء الفقراء في التعليم

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابة الخبراء المشاركين نحو مجال الشراكة في استقطاب والتحاق أبناء الفقراء في التعليم

م	الجوانب	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب بحسب نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	التدخل المبكر في عملية استقطاب أبناء الفقراء في المراحل التعليمية المختلفة	53	94،3	36،0	%95	3	مرتفعة جدا
2	تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في كافة المراحل التعليمية	53	96،3	33،0	%98	1	مرتفعة جدا
3	عملية الحد من تسرب أبناء الفقراء من التعليم بكافة المراحل التعليمية	53	91،3	38،0	%93	5	مرتفعة جدا
4	سياسة القبول في مؤسسات التعليم بكافة المراحل التعليمية بحسب متطلبات واوضاع أبناء الفقراء في المحافظة.	53	92،3	37،0	%94	4	مرتفعة جدا
5	عملية استيعاب أبناء الفقراء في المؤسسات التعليمية الأهلية على وفق رغباتهم وميولهم.	53	95،3	35،0	%97	2	مرتفعة جدا
6	تطوير برامج الارشاد والتوجيه لأبناء الفقراء في الالتحاق بالتعليم.	53	90،3	37،0	%91	6	مرتفعة جدا
7	نظام عملية التحاق أبناء الفقراء في التخصصات التعليمية (الطبية والهندسية...الخ	53	91،3	38،0	%93	5	مرتفعة جدا
8	تطبيق مبادئ التعليم للجميع وبما يساعد على التحاق أبناء الفقراء بالتعليم.	53	96،3	33،0	%98	1	مرتفعة جدا
	متوسط إجمالي المجال الأول		95،3	37،0	%96		مرتفعة جدا

يتضح من الجدول رقم (6) ما يأتي:

1-ارتفاع المتوسط العام لموافقة الخبراء المشاركين لإجمالي مجال الشراكة في استيعاب والتحاق أبناء الفقراء في التعليم في التعليم، بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي إجمالي (95،3) وانحراف معياري إجمالي (37،0)، ونسبة موافقة إجمالي هـ (96%).

2- تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين لجوانب الشراكة التي احتوى عليها المجال بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي تراوح

بين (90،3 – 96،3)، وانحراف معياري تراوح بين (33،0 – 38،0)، ونسبة موافقة إجمالي ة تراوحت بين (91% – 98%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين بأن تلك الجوانب لها أهمية كبيرة في عملية نجاح استيعاب وتعليم أبناء الفقراء، فضلاً عن أنها تعد من أهم المتطلبات اللازمة التي تضمن استيعابهم والتحاقهم بجميع المراحل التعليمية المختلفة.

المجال الثاني: الشراكة في التمويل والدعم الاقتصادي لاستيعاب وتعليم أبناء الفقراء:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابة الخبراء المشاركين نحو مجال الشراكة في التمويل والدعم الاقتصادي لاستيعاب وتعليم أبناء الفقراء:

م	الجوانب	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب بحسب نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	المناهج الدراسية خلال المراحل التعليمية المختلفة.	53	96،3	33،0	%98	1	مرتفعة جدا
2	المستلزمات الدراسية (حقائب مدرسية، دفاتر، مواد تعليمية،...الخ). خلال المراحل التعليمية المختلفة.	53	97،3	32،0	%98	1	مرتفعة جدا
3	التقنيات والوسائل. التعليمية التي بتطلبها عملية تعليم أبناء الفقراء خلال المراحل التعليمية المختلفة.	53	95،3	35،0	%95	2	مرتفعة جدا
4	المصروفات اليومية الخاصة لأبناء الفقراء الملتحقين بالتعليم خلال المراحل التعليمية.	53	94،3	36،0	%93	3	مرتفعة جدا
5	وسائل النقل لأبناء الفقراء من وإلى المؤسسات التعليمية اخلال المراحل الدراسية.	53	92،3	37،0	%91	4	مرتفعة جدا
6	الرسوم والتكاليف الدراسية لجميع أبناء الفقراء في المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية والأهلية خلال المراحل التعليمية المختلفة.	53	97،3	32،0	%98	1	مرتفعة جدا
7	وجبات الغذاء لأبناء الفقراء في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات خلال المراحل التعليمية المختلفة.	53	90،3	37،0	%90	5	مرتفعة جدا
8	الخدمات الصحية المختلفة لأبناء الفقراء الملتحقين بالمؤسسات التعليمية خلال المراحل التعليمية المختلفة.	53	94،3	36،0	%93	3	مرتفعة جدا

م	الجوانب	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب بحسب نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
9	برامج دعم الطلبة المتميزين من الفقراء الذين يواجهون عوزًا اقتصاديًا خلال المراحل التعليمية المختلفة.	53	95،3	35،0	%95	2	مرتفعة جدا
10	الملابس والزي للطلبة الفقراء بالمدارس والمعاهد والجامعات خلال المراحل التعليمية المختلفة.	53	96،3	33،0	%98	1	مرتفعة جدا
	متوسط إجمالي المجال الثاني		97،3	36،0	%96		مرتفعة جدا

يتضح من الجدول رقم (7) ما يأتي:

3-ارتفاع المتوسط العام لموافقة الخبراء المشاركين لإجمالي مجال الشراكة في التمويل والدعم الاقتصادي لاستيعاب وتعليم أبناء الفقراء، بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي إجمالي (97،3) وانحراف معياري إجمالي (36،0)، ونسبة موافقة إجمالي هـ (96%).

4- تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين لجوانب الشراكة التي احتوى عليها المجال بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي تراوح بين (90،3 – 97،3)، وانحراف معياري تراوح بين (32،0 – 37،0)، ونسبة موافقة إجمالي ة تراوحت بين (90% – 98%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين بأن تلك الجوانب لها أهمية كبيرة في عملية نجاح استيعاب وتعليم أبناء الفقراء، فضلاً عن أنها تعد من أهم المتطلبات اللازمة التي تضمن استيعابهم والتحاقهم بجميع المراحل التعليمية المختلفة.

المجال الثالث: الشراكة في الدراسات والمسوحات لتطوير قضايا واستيعاب وتعليم أبناء الفقراء

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابة الخبراء المشاركين نحو مجال الشراكة في الدراسات والمسوحات لتطوير قضايا واستيعاب وتعليم أبناء الفقراء

م	الجوانب	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب بحسب نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	حصر جميع أبناء الفقراء في سن التعليم 03-23) الذين لم يلتحقوا في التعليم بعموم مديريات المحافظة بشكل مستمر.	53	97،3	32،0	%97	2	مرتفعة جدا

م	الجوانب	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب بحسب نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
2	تصنيف أبناء الفقراء في سن التعليم (3-23) بالمحافظة إلى فئات وفقًا لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...الخ.	53	96،3	33،0	%95	3	مرتفعة جدا
3	تصميم النظم إلكترونيا التي توثق جميع البيانات والمعلومات المتعلقة في تعليم أبناء الفقراء وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...الخ بعموم مديريات المحافظة.	53	97،3	32،0	%97	2	مرتفعة جدا
4	تشخيص ومعالجة أوضاع ومتطلبات البيئة الأسرية لأبناء الفقراء في سن التعليم (3-23) بعموم مديريات المحافظة.	53	98،3	31،0	%98	1	مرتفعة جدا
5	الاكتشاف المبكر لعوامل تسرب أبناء الفقراء من جميع المراحل التعليمية بشكل مستمر.	53	95،3	35،0	%93	4	مرتفعة جدا
6	تشخيص وتحليل الحالات التربوية والتعليمية النفسية والصحية لأبناء الفقراء في سن التعليم (3-23) بعموم مديريات المحافظة خلال المراحل التعليمية المختلفة.	53	88،3	39،0	%89	6	مرتفعة
7	تصميم برامج إعادة التأهيل الفردي والجماعي لأبناء الفقراء المتسربين بهدف إعادة التحاقهم بالتعليم بكافة المراحل التعليمية.	53	87،3	41،0	%87	8	مرتفعة
8	تشخيص وتحليل العوامل المؤثرة على حالات التأخر الدراسي للطلبة الفقراء في المراحل التعليمية المختلفة.	53	90،3	37،0	%91	5	مرتفعة جدا
9	تشخيص وتحليل العوامل المؤثرة على احجام أبناء الفقراء عن الالتحاق بالتعليم بكافة المراحل	53	89،3	40،0	%88	7	مرتفعة

م	الجوانب	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب بحسب نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
	التعليمية بعموم مديريات المحافظة.						
	متوسط إجمالي المجال الثالث		91،3	39،0	%95		مرتفعة جدا

يتضح من الجدول رقم (8) ما يأتي:

1- ارتفاع المتوسط العام لموافقة الخبراء المشاركين الشراكة في الدراسات والمسوحات لتطوير قضايا واستيعاب أبناء الفقراء في التعليم في محافظة إب، وبدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي إجمالي (91،3)، وانحراف معياري إجمالي (39،0)، ونسبة موافقة إجمالي ة (95%) من إجمالي استجابات الخبراء المشاركين البالغ عددهم (53) خبيرا.

2- تفاوت ارتفاع متوسط موافقة الخبراء المشاركين نحو جوانب الشراكة في الدراسات والمسوحات لتطوير قضايا واستيعاب أبناء الفقراء في التعليم ومن مستويين هما:

أ- المستوى الأول: ارتفاع متوسط موافقة الخبراء المشاركين نحو الجوانب التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 8) الموضحة في الجدول وبدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي تراوح بين (90،3 – 98،3)، وانحراف معياري تراوح بين (31،0 – 37،0) وبنسبة موافقة تراوحت بين (91% – 98%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين أهمية تلك الجوانب الأساسية التي بتطلبها الشراكة في استيعاب وتعليم أبناء الفقراء، وكذلك اعتبار تلك الجوانب ضمانات ينبغي أن تتوافر في مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة حتى تتحقق أهداف الشراكة بنجاح.

ب- المستوى الثاني: ارتفاع متوسط موافقة الخبراء المشاركين نحو الجوانب التي تحمل الأرقام (6، 7، 9) الموضحة في الجدول بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي تراوح بين (87،3 – 89،3) وانحراف معياري تراوح بين (39،0 – 40،0) ونسبة موافقة تراوحت بين (87% – 89%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين أنه بالرغم من أهميتها فإنه من المحتمل أن معظم القيادات المسؤولة عن مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة يمتلكون الوعي بأهمية تعليم الفقراء، وكذلك أن تلك الجوانب يمكن أن تتحقق في حالة توافر الجوانب المحددة في المستوى الأول.

المجال الرابع: الشـــراكة في التوعوية المجتمعية نحو استيعاب أبناء الفقراء في التعليم

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابة الخبراء المشاركين نحو مجال الشراكة في التوعوية المجتمعية نحو استيعاب وتعليم أبناء الفقراء

م	الجوانب	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب بحسب نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	رفع مستوى وعي وثقافة افراد الاسر الفقيرة بالمحافظة بأهمية تعليم والتحاق أبنائهم بكافة المراحل التعليمية.	53	95،3	35،0	%96	1	مرتفعة جدا
2	ترسيخ دور منظمات المجتمع المدني بأهمية المساهمة في استيعاب والتحاق أبناء الفقراء في التعليم بالمؤسسات التعليمية بكافة المراحل التعليمية.	53	92،3	37،0	%93	2	مرتفعة جدا
3	تنمية وعي وثقافة المؤسسات المجتمعية بضرورة المساهمة في توعية الأسر الفقيرة في الدفع بأبنائها للالتحاق في التعليم بكافة المراحل التعليمية.	53	91،3	38،0	%92	3	مرتفعة جدا
4	تعديل الاتجاهات والعادات والتقاليد السلبية لدى السر الفقيرة نحو تعليم الذكور وحرمان الإناث	53	89،3	40،0	%88	5	مرتفعة
5	عقد المؤتمرات والندوات المجتمعية لمعالجة معوقات وصعوبات تعليم أبناء الفقراء في كافة المراحل التعليمية.	53	90،3	37،0	%91	4	مرتفعة جدا
6	تعميم البرامج التوعوية والتثقيفية المجتمعية نحو اهمية تعليم أبناء الفقراء وأهمية دورهم في التنمية المجتمعية.	53	92،3	37،0	%93	2	مرتفعة جدا
7	ترسيخ ثقافة التحول من النظرة الاجتماعية للطالب الفقير إلى ثقافة المساواة في التعليم لجميع الفراد في المحافظة.	53	87،3	41،0	%86	6	مرتفعة
	متوسط إجمالي المجال الرابع		90،3	39،0	%92		مرتفعة جدا

يتضح من الجدول رقم (9) ما يأتي:

1-ارتفاع المتوسط العام لموافقة الخبراء المشاركين لمجال الشراكة في التوعوية المجتمعية نحو استيعاب أبناء الفقراء في التعليم **الشراكة في التوعوية المجتمعية نحو استيعاب أبناء الفقراء في التعليم** في محافظة إب، وبدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي إجمالي (90،3)، وانحراف معياري إجمالي (39،0)، ونسبة موافقة إجمالي (92%) من إجمالي استجابات الخبراء المشاركين البالغ عددهم (53) خبيرا.

2-تفاوت ارتفاع متوسط موافقة الخبراء المشاركين نحو جوانب الشراكة في التوعوية المجتمعية نحو استيعاب أبناء الفقراء في التعليم ومن مستويين هما:

أ- المستوى الأول: ارتفاع متوسط موافقة الخبراء المشاركين نحو الجوانب التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 5، 6) الموضحة في الجدول وبدرجة

مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي تراوح بين (90،3 – 95،3)، وانحراف معياري تراوح بين (35،0 – 38،0) وبنسبة موافقة تراوحت بين (91% – 96%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين أهمية تلك الجوانب الأساسية التي بتطلبها الشراكة في استيعاب وتعليم أبناء الفقراء، وكذلك اعتبار تلك الجوانب ضمانات ينبغي أن تتوافر في مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة حتى تتحقق أهداف الشراكة بنجاح.

ب- المستوى الثاني: ارتفاع متوسط موافقة الخبراء المشاركين نحو الجوانب التي تحمل الأرقام (4، 7) الموضحة في الجدول بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي تراوح بين (87،3 – 89،3) وانحراف معياري تراوح بين (40،0 – 41،0) ونسبة موافقة تراوحت بين (86% – 88%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين أنه بالرغم من أهميتها فمن المحتمل أن معظم القيادات المسؤولة عن مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة يمتلكون الوعي بأهمية تعليم الفقراء، وكذلك أن تلك الجوانب يمكن أن تتحقق في حالة توفر الجوانب المحددة في المستوى الأول.

المجال الخامس: الشراكة في تطوير الجوانب السياسية والتشريعية لتعليم أبناء الفقراء:

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابة الخبراء المشاركين نحو مجال الشراكة في تطوير الجوانب السياسية والتشريعية لتعليم أبناء الفقراء

م	الجوانب	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب بحسب نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	السياسة التعليمية لتفعيل مبدأ الإلزامية والمجانية في تعليم أبناء المجتمع ومنهم أبناء الفقراء.	53	97،3	30،0	%98	2	مرتفعة جدا
2	السياسة التعليمية لتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص والتعليم للجميع لأفراد المجتمع ومنهم أبناء الفقراء	53	98،3	31،0	%99	1	مرتفعة جدا
3	الرؤية والقناعة السياسية لدى القيادات السياسية والتعليمية في المحافظة بأهمية استيعاب وتعليم جميع ابناء الفقراء بالمحافظة.	53	97،3	30،0	%98	2	مرتفعة جدا
4	تصميم التشريعات الملزمة لتعليم جميع أبناء الفقراء بكافة المراحل التعليمية بالمحافظة.	53	98،3	31،0	%99	1	مرتفعة جدا
5	إعداد اللوائح القانونية التي تلزم بقاء جميع الطلبة الفقراء بالتعليم بكافة المراحل التعليمية بالمحافظة.	53	96،3	38،0	%97	3	مرتفعة جدا

م	الجوانب	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب بحسب نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
6	إعداد اللوائح القانونية التي تعفي الطلبة الفقراء من الرسوم والتكاليف الدراسية بكافة المراحل التعليمية بالمحافظة.	53	97،3	30،0	%98	2	مرتفعة جدا
7	إعداد اللوائح القانونية التي تضمن تقديم الحوافز والمزايا للطلبة الفقراء بالمراحل التعليمية بالمحافظة.	53	97،3	30،0	%98	2	مرتفعة جدا
8	إعداد اللوائح القانونية التي تجرم التمييز بين الطلبة الفقراء والأغنياء من قبل المؤسسات المجتمعية والتعليمية.	53	98،3	31،0	%98	2	مرتفعة جدا
	متوسط إجمالي المجال الخامس		97،3	32،0	%97		مرتفعة جدا

يتضح من الجدول رقم (10) ما يأتي:

1-ارتفاع المتوسط العام لموافقة الخبراء المشاركين لإجمالي مجال الشراكة في تطوير الجوانب السياسية والتشريعية لتعليم أبناء الفقراء، بدرجة مرتفعة جدا، وبمتوسط حسابي إجمالي (97،3) وانحراف معياري إجمالي (32،0)، ونسبة موافقة إجماليه (97%).

2-يعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين بأن تلك الجوانب لها أهمية كبيرة في عملية نجاح استيعاب وتعليم أبناء الفقراء، فضلاً عن أنها تعد من أهم المتطلبات اللازمة التي تضمن استيعابهم والتحاقهم بجميع المراحل التعليمية المختلفة.

الاستنتاجات:

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث الحالي، يستنتج الباحث ما يأتي:

1-أن الشراكة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة تعد من الأساليب الحديثة التي ترسخ مبادئ التعليم للجميع وتكافؤ الفرص التعليمية لكافة افراد المجتمع بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية، بوصف الشراكة ترتكز على فلسفة تربوية وتعليمية، تهدف إلى ترسيخ القيم المعرفية والمهارية والسلوكية الايجابية لدى جميع أبناء الفقراء من خلال آليات وأساليب وأدوار واضحة، وبما ينعكس في تطوير دورها الريادي في نخبة المجتمع، بكفاءة وفاعلية.

2-أن موافقة الخبراء المشاركين المرتفعة جدا على مجالات وجوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم تؤكد إدراكهم أهمية تحقيق التعليم للجميع وتكافؤ الفرص التعليمية لدى جميع أفراد المجتمع وفقًا لشراكة حقيقية؛ كونها تمثل أداة ووسيلة فعالة تحقق أهدافها وتطور إدارتها بجودة وفقا للمعايير العالمية في التعليم.

3-إن سيطرة الأساليب التقليدية في معالجة عملية استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في مؤسسات التعليم والنظرة السلبية في ذلك من قبل القيادات المسؤولة عن التعليم بمختلف ألوانها، أدت إلى زيادة معدل التسرب والإحجام عن التحاق أبناء الفقراء بدرجة كبيرة؛ وهو ما أدى إلى انعزال تلك المؤسسات عن دورها نحو المجتمع المحيط بها، وعدم قدرة تلك المؤسسات على مواكبة التطورات الحديثة في الشراكة باستيعاب وتعليم أبناء الفقراء، بسبب غياب الشراكة فيما بينها وهيمنة النظام السياسي على أدوارها، وتوجهها بما يخدم مصالح النظام السياسي، ومن ثم فإنه لا يمكنها الخروج من هذا الواقع الا من خلال تنفيذ أنشطتها وبرامجها، وفقا لشراكة حقيقية في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم وتوفير الفرص التعليمية المتكافئة، وبما تنعكس آثارها الإيجابية على تطوير المجتمع وحل مشكلاته بكافة المجالات التنموية.

التوصيات:

في ضوء النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بضرورة قيام مؤسسات التعليم في محافظة إب بتشكيل فريق فني متخصص للقيام بالإجراءات التنفيذية الآتية:

- إعداد الآليات للخطوات التنفيذية التي تؤدي إلى تبني جوانب الشراكة بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة بعموم مديريات المحافظة وترسيخه في مهامها المحددة.
- إعداد التشريعات واللوائح والنظم القانونية التي تلزم جميع مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في المحافظة بترجمة الشراكة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم في مختلف الجوانب وبما يضمن تحسين مبدأ التعليم للجميع وتكافؤ الفرص التعليمية.
- إعداد الدراسات العلمية الخاصة بتطوير جوانب الشراكة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بين مؤسسات التعليم العام والمنظمات المحلية والاقليمية والدولية المتخصصة، وتنفيذها والقيام بتسويق نتائج تلك الدراسات، وبما يضمن الدعم المادي والمعنوي لتحقيق أهداف البحث.
- إجراء الدراسات العلمية الهادفة إلى تشخيص العوامل المؤثرة على إحجام أبناء الفقراء أو تسربهم من التعليم في كل مديرية على حدة.
- تصميم البرامج التوعوية لتنمية وعي العاملين من القيادات والمستفيدين الداخليين والخارجيين من المجتمع بأهمية دور الشراكة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة وفقًا للجوانب المحددة في البحث.
- تنظيم لقاءات دورية بين القيادات التعليمية في المديرية والشرائح المجتمعية بهدف التوعية في ترسيخ الشراكة في استيعاب وتعليم أبناء الفقراء.
- العمل على تعزيز ثقافة المجتمع المحيط بمؤسسات التعليم بالمديرية وتشجيعه على المشاركة في عملية تطوير الشراكة بينها في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم وإتاحة الفرصة

التعليمية لهم، وبما يمكنها من تطبيق مبادئ التعليم للجميع.

المقترحات:

بناء على النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث، يقترح الباحث القيام بالعديد من البحوث والدراسات العلمية التي تهدف إلى معالجة الجوانب التي تكمل البحث الحالي ومنها:

1-إجراء دراسة علمية تهدف إلى تحديد المشكلات الإدارية والمالية والبشرية التي تعيق تطبيق جوانب الشراكة في مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بمحافظة إب.

2-إجراء دراسة علمية تهدف إلى تحديد متطلبات تطبيق جوانب الشراكة في استيعاب أبناء الفقراء في مؤسسات التعليم في محافظة إب.

3-إجراء دراسة علمية تهدف إلى قياس اتجاهات القيادات في مؤسسات التعليم العام والمنظمات الداعمة في محافظة إب نحو تطبيق جوانب الشراكة المقترحة بالبحث.

4-إجراء دراسة علمية تهدف إلى تصميم نظام المعلومات لجوانب الشراكة في استيعاب أبناء الفقراء في التعليم بين مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة في محافظة إب.

قائمة المراجع :

1. أبو النصر، مدحت، (2007)، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ط1، تيراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
2. بدران، إبراهيم (2005)، **تطور التعليم العالي في مصر وتحديات المستقبل**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، بتاريخ 24/ 4/ 2020 متاح على: http://www.objjad.com.>book>dok.
3. بعلوشة، محمود، (2013)، **واقع الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات الداعمة غير الحكومية في محافظة غزة** وسبل تطويرها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين.
4. بيردمور، سارة لوسا، وآخرون (2010)، **إنهاء أزمة تعليم الفتيات**، تقرير الحملة العالمية والصندوق التعليمي
5. الجعيد، عبد الرحمن عويض، (06/202017/) www.new-educ.com
6. الجهاز المركزي للإحصاء (1999)، **نتائج التعداد العام للسكان والمساكن**، وزارة التخطيط والثقافة الدولي، صنعاء، اليمن.
7. جوهر، علي صالح وجمعة، محمد حسين، (2010)، **الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم**: قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني، المكتبة العصرية، ط1، المنصورة، مصر.

8. الحاج، محمد حسن، (1998)، **فلسفة التربية نظرياً-تطبيقياً**، دار الفكر المعاصر، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
9. حسين، سلامة (2007)، **المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي**، الجامعة الجديدة للنشر.
10. الحميدي، عبد الغني. (2018)، **تصور مقترح لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في تحسين التعليم العام في محافظة إب**، رسالة ماجستير غير منشورة، اليمن، إب.
11. حسين، عصام (2009)، **التربية الخاصة للأطفال غير العادين**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن.
12. الحكمي، علي، (2003)، **ماذا يريد التربويون من المجتمع**، ورقة عمل مقدمة لندوة ماذا يريد المجتمع من التربويين وماذا يريد التربويون من المجتمع، الرياض، السعودية.
13. الخطيب، أحمد وآخرون، (2006)، **المدرسة المجتمعية وتعليم المستقبل**، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. دسوقي، كمال، (2000)، **الاجتماع ودراسة المجتمع**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
15. دياب، اسماعيل، (2004)، **الشراكة البوية في التعليم**، جهود جديدة، مجلة التربية، العدد (149)، قطر.
16. رستم، رسمي عبد الملك، (2003)، **تفعيل دور المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم**، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
17. سالم، رائدة خليل، (2006)، **المدرسة والمجتمع**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
18. السالم، سالم محمد (2009)، **معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية**، ورقه علمية مقدمة في منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
19. السرحان، صالح بن يحيى، (2010)، **دور المدرسة في وقاية الحداث من الانحراف من وجهة نظر طلاب ومعلمي المدارس الثانوية بمدينة أبها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، السعودية.
20. الشدي، إبراهيم بن عبد العزيز، (1993)، **دراسة تقويمية لمدى استفادة**

النظام التعليمي في المملكة الغربية السعودية من الخطط التربوية للمنظمات الدولية والاقليمية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (69)، الرياض، السعودية.

21. الشرقي، رؤوفة حسن، وآخرون (2005)، **الوضع التعليمي للفتاة في اليمن تعزيز تعليم البنات لتحقيق التكافؤ الفرص دراسة وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونيسف**، مطابع ابن اليمن، أغسطس، صنعاء.

22. شيخ، علي ناصر (2010)، **الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني، معوقات – آليات ومتطلبات التنفيذ**، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، جمهورية مصر.

23. صالح، إنصاف وعباد عوض (2011)، **أهمية مؤامة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لحاجات سوق العمل**، دراسة حالة عدن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، اليمن.

24. عامر، طارق عبد الرؤوف، ومحمد، ربيع عبد الرؤوف، (2008)، **التربية الخاصة**، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. العجمي، محمد حسنين، (2007)، **المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية المدرسية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

25. عبيدان، أسامة وياسين، لبنى (2010)، **دور المنظمات غير الحكومية في دعم العليم في الأردن**، عمان، الأردن.

26. العديني، حمزة عبد الرحمن أحمد علي، (2020)، **استراتيجية مقترحة للشراكة بين الجامعات والأجهزة الأمنية باليمن في تنمية الوعي الأمني لدى الطلبة في ضوء التجارب العالمية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تعز، اليمن.

27. العزب، خالد حمود (2018)، **دور الشراكة كمدخل استراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية بين المؤسسات التعليمية**، جامعة إب، اليمن.

28. العطاب، لمياء عبد الحكيم قاسم، (2015)، **تصور مقترح لتطوير دور المؤسسات التربوية للحد من ظاهرة تسول الأطفال في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

29. عطية، محمد، (1943)، روح التربية والتعليم، مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

30. عمر، خديجة علي حسين، (2017)، **دور المنظمات المحلية والدولية في ادماج المعاقين حركيا في الحياة الاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن.

31. العواد، خالد إبراهيم، (2003)، **نحو خطة لتطوير التعليم**، بحث مقدم في اللقاء العاشر لقادة العمل التربوية بوزارة التربية والتعليم، جدة، السعودية.
32. الفقي، عبد المؤمن، (1994)، الإدارة المدرسية المعاصرة، منشورات جامعة قاريوس، بنغازي، ليبيا.
33. الفنيش، أحمد (2004)، **أصول التربية**، ط3، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان.
34. ليلة، علي (2007)، **المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
35. محمد، ثائر سعدون، (2016)، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، جامعة ديالي، الطبعة الأولى، مكز البحوث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، الأردن.
36. المجالي، آمال ياسين، (2011)، **سبل تعزيز المنافع المشتركة بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل**، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، الاستراتيجية والسياسات والآليات، المنامة، البحرين.
37. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2013)، **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، مراحله، انواعه المختلفة** للعام 2012– 2013 رئاسة الوزراء، الجمهورية اليمنية.
38. المحيا، مساعد بن عبد الله والربيعان، صالح بن عبد العزيز ودرباس، أحمد بن سعيد، (2008)، **دور الإعلام والأسرة في رعاية الموهبة والإعاقة، ورقة مقدمة إلى ندوة التربية الخاصة**، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
39. المخلافي، لميس محمد عبده، (2019)، **تصور مقترح للشراكة بين مؤسسات التعليم العام والمنظمات الداعمة في تعليم الفتاة بالجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة إب، اليمن.
40. المنصوب،علي محمد.(2017)، **تصور مقترح لتطوير دور الجمعيات والمؤسسات الخيرية في تنمية البرامج والمشاريع التربوية بمحافظة إب على ضوء التجارب العالمية المعاصرة**،رسالة ماجستير، جامعة إب
41. **مكتب التربية والتعليم، (2018)، التقرير السنوي لمكتب التربية والتعليم عن وضع التعليم في محافظة إب،**
42. مهنا، كمال (2008)، **تفعيل دور المنظمات الأهلية التطوعية لتعزيز المشاركة في عملية التنمية**، آلية تفعيل دور المجتمع المدني، القاهرة مصر.

43. وطفة، علي أسعد (1998)، **علم الاجتماع التربوي وقضايا الحياة التربوية المعاصرة**، ط2، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

44. نصر، عزة جلال، (2008)، **الإبداع الإداري والتجديد الذاتي للمدرسة الثانوية العامة**– رؤية استراتيجية، المركز القومي للبحوث التربوية، الاسكندرية، مصر.

45. اليونسكو (2004)، **أوضاع التعليم في العالم الثالث**، الأمم المتحدة، نيويورك، أمريكا.

46. اليونسكو، (2011)، تقرير أوضاع التعليم في اليمن، صنعاء، اليمن.

47. اليونيسف (2013)، **تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة**، وضع الأطفال في العالم، نيويورك، امريكا.

48. اليونيسف، (2019)، التقرير السنوي عن وضع التعليم في اليمن خلال الحرب، صنعاء، اليمن.

49. Ashley Crossman (2018)، "**Understanding Poverty and Its Various** Types.

50. Jagannathan، shanti. (2001). **The role of nongovernmental organization in primary Education**: A study of six NGOs in India.

51. Instructional، 2019، **Instructional educational institution**" uis.unesco.org،

52. Mernnda، Daniel، partnership (2000): **A Decade of G growth and Change، the National** Association of partners in Education 2000.

53. www.thoughtco.com، Retrieved 10-2-(2019). Edited .

54. www.kau.edu.sa-.thoughtco.com، Retrieved 10-2-2019. Edited.